التعددية لا توهب بل يفرضها الشعب بنضاله

يا عمال العالم اتحدوا ☭ وطن حر وشعب سعيد

طريق الشعب

الجريدة المركزية للحزب الشيوعي العراقي

العدد ٧ السنة ٥٥ ـ شباط/ ١٩٩٠ ـ السعر ١٥٠ فلساً

«قادسية» الداخل مستمرة بضراوة

هجوم على الأهوار وتسميم اللاجئين الى تركيا

الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان: لم تبق قرى في كردستان العراق

ما كادت تتكشف للرأي العام المحلي والخارجي تفاصيل الهجوم الواسع الذي قامت به قوات السلطة ضد الآلاف من رافضي الحرب ومنتسبي المعارضة المنلجئين إلى مناطق الاهوار، حتى نقلت وكالات الانباء العالمية في تقاريرها الصادرة من تركيا اخبار الجريمة الثانية من نوعها التي دبرها عملاء السلطة هناك بحق اللاجئين العراقيين في معسكر دبار بكر التركي عندما دست السم في الخبز الذي يوزع عليهم مما أدى إلى اصابة حوالي الفي لاجيء بالتسمم ووفاة عدد منهم.

ففي اواخر تشرين الثاني وأوائل كانون الاول الماضيين حاصرت قوات كبيرة من «المغاوير» والمدرعات وطائرات الهيليكوبتر اهوار ميسان (العمارة) وذي قار (الناصرية) وهاجمتها بمختلف أنواع الاسلحة بهدف ابادة العسكريين والمدنيين من رافضي الحرب والمعارضين وسكان القرى. وهو ما أسفر عنه مصرع اعداد كبيرة منهم ووقوع الآخرين في أسر السلطة ومواجهة خطر الموت لاحقاً.

وافادت المعلومات المتوفرة ان بين القتلى والاسرى عدداً كبيراً من الضباط وضباط الصف والجنود والمدنيين الذين لاذوا بالمنطقة هرباً من عنف اجهزة السلطة القمعية. وتتردد معلومات عن اقدام قوات السلطة على استخدام الاسلحة الكيمياوية في هجومها هذا.

وفي الخارج أكدت مصادر تركية ودولية ان ما لا يقل عن الفي كردي عراقي اصيبوا بالتسمم في نهاية كانون الثاني الماضي وتوفي عدد منهم بينهم امرأة واحدة في الأقل، نتيجة دس السم في الخبز الذي يوزع عليهم. ويقيم هؤلاء مع آلاف آخرين في معسكر اللاجئين في منطقة دبار بكر التركية منذ ان اضطروا إلى الهرب من كردستان العراق واللجوء إلى الأراضي التركية اثر الحملة العسكرية الواسعة التي نظمتها قوات السلطة في آب وايلول ١٩٨٨ واستخدمت فيها الاسلحة الكيمياوية ضد مناطق واسعة في كردستان العراق وخصوصاً المناطق المحررة من قبل قوى المعارضة الوطنية.

وكان عملاء السلطة قد نفذوا جريمة مماثلة في حزيران الماضي ضد اللاجئين في معسكر ماردين عندما سمموا أيضاً الخبز الموزع على اللاجئين.

وفي هذه الاثناء أوضح الاتحاد الدولي لحقوق الانسان انه بعد حملة السلطات العراقية على كردستان العراق منذ صيف ١٩٨٨ لم تعد هناك قرى في المنطقة باستثناء بضع قرى معزولة في الجبال.

وقال مسؤول في الاتحاد في تقرير حول الدمار المتعمد الذي قامت به حكومة بغداد وعرضه على لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة، ومقرها في جنيف، ونقلت مقاطع منه وكالة الصحافة الفرنسية في ٩ شباط الحالي

البقية على ص ٧

على طريق الشعب

ديمقراطية الواحدية

من جديد، نعالج موقف النخبة الحاكم من مسألة الديمقراطية، التي كان غيابها وما يزال عقدة العقد في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في بلادنا، المبتلاة، بحكم الحزب الواحد، والنخبة الواحدة، فلاسفة الواحدية، فالفرد الواحد.

دواعي هذه المعالجة هي التفاصيل الفاجعة (أم الفاضحة؟) التي نشرتها، مشكورة، مجلة «اليوم السابع» لجوالين من محاضر «سرية» لجلسات «القيادتين»، في معرض مناقشة قضية علنية، هي التعددية والحياة الديمقراطية.

ويثير التساؤل حول جدية معالجة السلطة لقضية الديمقراطية نشرها في «اليوم السابع» وهي مجلة غير عراقية وتصدر في الخارج، وليس في الصحافة العراقية.

وتحفل المحاضر المنشورة (ثمة عرض موجز لمضمونها على الصفحة الرابعة بعنوان: ديمقراطية محاضر «اليوم السابع») بنقاش يتعلق بمستقبل البنية السياسية لنظام الحكم: تعددية أم لا؟ تعددية داخل الحزب الحاكم أم خارجه؟ باحزاب أم بدونها؟ احزاب حرّة أم مقيدة؟ عودة الاحزاب «القديمة» أم اختلاق احزاب جديدة؟ نظام رئاسي أم نظام وزاري؟ دستور جديد أم معدّل؟ يصوغه الحزب الحاكم وحده أم يشارك آخرون في الصياغة؟ .. الخ .. الخ.

واستناداً إلى مقدمة «المحاضر السرية»، وبعض الاشارات في ثنايا المتن، يمكن القول بوجه عام، ان هناك رأيين يكادان يكونان متقاطعين. هل يمكن تسميتها تيارين؟ يضعف ذلك في ضوء معرفتنا ببنية الطاقم الحاكم، والآلية التي تحكم سيرها وعملها.

مع ذلك دعونا نضع هذا التمايز في المقدمة. الرأي الأول، المحافظ (البعثي التقليدي، أي الدكتاتوري) يطالب ببقاء المؤسسات على حالها، مع «تعميق» (ما اظرف الكلمة!) ممارسة الديمقراطية، التي هي غائبة اصلاً. والتعليل الذي يسوقه اصحاب هذا الرأي، هو الخشية من عودة القوى المضادة، مع ان دولتهم مدججة بالسلاح والنقط؟

الرأي الثاني الذي تمكن تسميته بـ «المجدد» (من باب المجاز) يدعو إلى ضرورة التغيير، واطلاق حرية الاحزاب والصحافة.

الأول ينطلق (حسب تعبير مجلة «اليوم السابع») من حرص الحزب الحاكم في العراق على نفسه ومنجزاته، وهو يثير الشفقة حقاً، مادامت منجزات حزب «المليونين» لا تقوى على البقاء بتوفر أي حرية تعبير وعمل سياسي من خارجها.

أما الثاني، المعبّر مجازاً، فينطلق من التغيرات التي حصلت في العالم (قوة تيار التعددية العالمي) وقوة «البعث» المنتصرة (حسب تعبير المجلة نفسها نقلاً عن المحاضر) و«أهمية تطوير الحزب»،

البقية على ص ٦

جنوب افريقيا:

الخت العنصرية فتحرر مانديلا ونالت الاحزاب شرعية العمل

بعد ٢٧ عاماً من السجن الموحش نال المناضل الافريقي الباسل «نلسون مانديلا» حريته في الحادي عشر من شباط، فبما اضطر الحكم العنصري في جنوب افريقيا قبل أيام من اطلاق سراحه إلى الاعتراف بشرعية نشاط «المؤتمر الوطني الافريقي» والحزب الشيوعي في جنوب افريقيا وثلاثين منظمة سياسية واجتماعية والتي تخوض نضالاً ثابتاً وبالاستناد إلى دعم جماهيري واسع ضد حكم الاقلية البيضاء وضد التمييز العنصري.

واحتفت الشعوب الافريقية وكل شعوب العالم بتحرير مانديلا من السجن بعد ان اصبح رمزاً للنضال من أجل الحرية وانهاء الفصل العنصري وحق الشعوب في تقرير مصيرها، بصلابته وصموده البطولي أمام التعذيب والسنوات الطويلة المهدورة من السنوزانين واسرة المستشفيات والقيود الثقيلة، سوية مع مجموعة من رفاقه الذين تم اطلاق سراحهم في العام الماضي غداة تنامي اعمال التضامن الدولية مع ضحايا التمييز العنصري في جنوب افريقيا.

ومن جانبه خاطب مانديلا مواطنيه في الساعات الأولى لنيل حريته بقوله: «ان تضحياتكم البطولية هي التي سمحت لأن أكون هنا اليوم»، وكانت تلك اشارة عميقة لسجل التضحيات التي قدمتها الجماهير الافريقية في كفاحها الطويل الدامي ضد حكم الاقلية البيضاء العنصريين، واعاد مانديلا للاذهان ان الكفاح المسلح الذي خاضه المؤتمر الوطني الافريقي كان «دفاعاً محضاً في مواجهة عنف سياسة الفصل العنصري» واضاف «لم يكن أمامنا من خيار سوى الاستمرار..».

غير ان لجوء شرطة النظام العنصري إلى الرصاص لتفريق المواطنين الافارقة المحتفلين باطلاق سراح مانديلا وقتل (١٩) منهم واصابة العشرات الغي ظلالاً من الشك حول التزام حكومة دوكليرك بشروط انهاء الاوضاع السياسية الشاذة والتقدم نحو المفاوضات مع ممثلي المعارضة الافريقية لتصفية القيود والقوانين العنصرية.

تلك الشروط المتمثلة في رفع حالة الطوارئ، فوراً واطلاق سراح بقية المعتقلين السياسيين وانهاء سياسة العزل السكاني ورفع الحظر عن نشاط التنظيمات السياسية

البقية على ص ٧

مانديلا.. تحية لك

مانديلا حراً..

سقطت ذريعة الجلاد وتهاوى باب الزنزانة، وشقّ رمز الحرية طريقه مرة أخرى، بعد ٢٧ عاماً من الاقامة في غياهب السجون، إلى الشارع حيث احتكم الشعب للنضال حتى النهاية من أجل انهاء حكم الاقلية العنصرية.

ومن كل العالم جاءت إلى «سويتو» بطاقات التهنئة، تشدّ على يد المناضل الذي لم تقعده السنوات الاثنتان والسبعون عن استئناف المقاومة.

من الشوعبين وكل الوطنيين والديمقراطيين العراقيين تهنئة من القلب.. وهم، أكثر من سواهم، يعرفون معنى ان يجبر الشعب جلاده على الاذعان لارادته.

«طريق الشعب»

الهجرة اليهودية الى الاراضي الفلسطينية المحتلة ـ الاردن

لاينبغي النَيل من حقوق الشعب الفلسطيني

تثير الهجرة المتزايدة لليهود الاتحاد السوفييتي، ومن دول أخرى، إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة قلقاً واسعاً بين صفوف شعبنا وسائر شعوب البلدان العربية وفي اوساط قوى حركة التحرر الوطني العربية، لما تنطوي عليه من مخاطر على القضية الفلسطينية والنضال العربي من أجل دحر الاحتلال الاسرائيلي وتأمين الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وعلى مجمل قضية السلام والأمن في المنطقة.

من المفهوم ان حقوق الانسان التي يجري تعزيز احترامها والتوسع في ممارستها في الاتحاد السوفييتي ودول اوروبا الشرقية الاخرى، لا تتجزأ، بيد انه من الثابت ايضا ان ممارسة هذه الحقوق لا يمكن ان تأتي على حساب حقوق الشعوب الاخرى. وقد استغلت الاوساط الصهيونية الحاكمة في اسرائيل وحلفاؤها الدوليون، وبخاصة الولايات المتحدة، التطورات الايجابية التي شهدها الاتحاد السوفييتي في السنوات الاخيرة على صعيد حقوق الانسان، وبينها حق الهجرة والسفر، لتوجه اليهود السوفييت المهاجرين نحو الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي هذا الشأن اتخذت الادارة الامريكية، التي لم تنفك ترفع شعارات حقوق الانسان، اجراءات مشددة للحد من دخول اليهود السوفييت إلى الولايات المتحدة وارغامهم على الهجرة إلى اسرائيل للاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ان تزايد اعداد اليهود المهاجرين إلى فلسطين يساهم في تغذية الاحلام الصهيونية التوسعية التي عبر عنها رئيس الحكومة الاسرائيلية اسحاق شامير، بحديثه العلني عن «اسرائيل الكبرى». ويدفع بالاوساط الحاكمة في اسرائيل إلى تعزيز عجزهم والتمسك بمخططاتها العدوانية، فضلاً عن ان هذه الهجرة تشكل عدواناً مباشراً على الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وفي المقدمة منها حقه في العودة إلى دياره التي شرد منها في عام ١٩٤٨ و١٩٦٧، وتقرير مصيره، واقامة دولته المستقلة على أرضه، وهي حقوق أقرها المجتمع الدولي وهيئاته الشرعية. وبالاضافة إلى هذا كله فان هذه الهجرة تشجع الاوساط الحاكمة في اسرائيل على مواصلة عرقلة الجهود الرامية إلى ايجاد تسوية سلمية عادلة للقضية الفلسطينية ومسألة الصراع العربي الاسرائيلي، وبالتالي زيادة توتر الوضع في المنطقة والتهديد بتفجيره.

ان الحكومة الاسرائيلية تستمد التشجيع في خططها لاجتذاب المهاجرين اليهود وتوطينهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من الدعم الامريكي المباشر لها، وهو ما تجلى في الابقاء على حجم المعونات المالية والعسكرية الامريكية لاسرائيل وفي امتناع الادارة الامريكية عن التنديد بالمخططات الاسرائيلية، ومحاولتها عرقلة انعقاد مجلس الامن الدولي، بناء على طلب من الحكومة السوفييتية، لبحث موضوع الهجرة والمخططات الاسرائيلية الخاصة بها.

ومما يحث الادارة الامريكية على مواصلة دعمها لاسرائيل وتواطئها مع حكومة شامير في توجيه المهاجرين اليهود للاستيطان في الاراضي الفلسطينية المحتلة، استمرار العلاقات المتميزة بين الحكومات العربية والولايات المتحدة، وعدم اقدام هذه الحكومات على اتخاذ الاجراءات اللازمة للضغط على واشنطن للحد من دعمها لاسرائيل، كالتهديد باستخدام سلاح النفط أو الارصدة أو التلويح بمراجعة العلاقات العربية ـ الامريكية. ولم تبادر هذه الحكومات إلى عقد قمة عربية طارئة طالبت بها منظمة التحرير الفلسطينية وهيئات عربية أخرى عديدة.

ان مواجهة خطر الهجرة اليهودية والمخططات الاسرائيلية بشأنها تتطلب ربط ممارسة حقوق الانسان فيها بضمانات لعدم توظيف هجرة اليهود ضد حقوق ومصالح الشعب الفلسطيني وسائر الشعوب العربية. وكاجراء أولي، ضروري، يتعين ايقاف الرحلات الجوية المباشرة بين هذه البلدان واسرائيل.

ويقتضي الأمر أيضاً من الحكومات العربية واوساط الرأي العام العربي دعم طلب الحكومة السوفييتية لعقد جلسة لمجلس الأمن الدولي لبحث هذه القضية، وممارسة الضغوط على الادارة الامريكية والحكومات الغربية الأخرى لرفع القيود التي وضعتها على الهجرة اليها، والحد من دعمها للحكومة الاسرائيلية، وعقد قمة عربية طارئة لدراسة هذه المسألة إلى جانب القضايا الملحة الأخرى في الاوضاع العربية.

ويستلزم الأمر، كذلك، من الحكومات العربية واوساط الرأي العام العربي تكثيف الجهود السياسية والاعلامية للاتصال بمراكز القرار واوساط الرأي العام المتعدد في الاتحاد السوفييتي وبلدان اوروبا الشرقية لتبصير بعواقب الهجرة اليهودية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة والمخططات الاسرائيلية العدوانية بشأنها، وكذلك تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول العربية وهذه البلدان، ذلك ان من شأن المصالح المشتركة ان تعزز المواقف المشتركة والفهم المشترك للمشاكل القائمة وسبل حلها.

الغاء قانون مكافحة الشيوعية والشيوعيون يطالبون بوقف التنسيق العسكري مع واشنطن

بعد قرار نقل صلاحيات النظر في عدد كبير من القضايا السياسية من المحكمة العرفية العسكرية إلى المحاكم المدنية، اصدرت الحكومة الاردنية قراراً ايجابياً آخر يقضي بالغاء قانون مكافحة الشيوعية رقم ٩١ لعام ١٩٥٣، الذي كان قد فرض وسواه من القوانين المقيّدة للحريات، على الشعب الاردني منذ ما يزيد على ثلاثة عقود.

وقد حظيت هذه الخطوة بترحيب الشيوعيين وجميع الديمقراطيين والوطنيين الاردنيين، العازمين على مواصلة النضال والتعبئة لانتزاع المزيد من الخطوات على طريق الحياة الدستورية الديمقراطية التي تؤمن حرية التعبير وشرعية الاحزاب واشراك الشعب في صياغة المواقف التي تهم مصيره ومصير البلاد. أما الاوساط المعادية للديمقراطية، من داخل السلطة وخارجها، فقد استقبلت هذه الاجراءات بحملة من التضليل والتخويف، في الصحف وداخل مجلس النواب وعبر بعض مظاهر التضييق على النشاطات الجماهيرية.

ومما له مغزاه ان يجري التقدم نحو الديمقراطية في الاردن مصحوباً بتصاعد المطالبة الشعبية بتصحيح النهج الاقتصادي لوقف تردي الاحوال المعيشية للكادحين وابناء الفئات المتوسطة، ومحاسبة المسؤولين عن الفساد الاداري وعن افلاس البلاد، ووقف سياسة التفرقة الاقليمية والدينية والعشائرية وصياغة سياسة وطنية مستقلة (تتوخى تطوير انتاج البلاد). ويلاحظ المراقبون تلكؤاً في الغاء الاحكام العرفية والسماح قانوناً باقامة الاحزاب السياسية، ويشيرون بهذا الصدد إلى الضغوط الكبيرة التي تتعرض لها مسيرة الديمقراطية من الخارج، وبخاصة من حلفاء النظام الملكي في مقدمتهم نظام صدام حسين. الذي يجد في كل خطوة اردنية نحو الديمقراطية موجهة ضده، وبمثابة محاكمة لغياب ابسط فرص التعبير عن الرأي وسائر حقوق الانسان في العراق.

وتستأثر التجربة البرلمانية في الاردن باهتمام واسع مع وصول ممثلي الاوساط الوطنية والديمقراطية والقومية إلى مقاعد البرلمان، وبعد تشكيل الكتلة الديمقراطية التي ضمت عدداً من النواب

التتمة على ص ٧

حرب «الشرقية» في بيروت

سلاح صدّام يفجّر التقاتل بين الحلفاء

القت الاحداث الاخيرة في الشطر الشرقي من بيروت المزيد من الاسئلة حول مصير الوضع السياسي في لبنان وامكانات انهاء الحرب الاهلية ومعالجة العلاقة بين الطوائف والمجموعات السياسية المختلفة.

فقد دفع الاقتتال الضاري بين القوة العسكرية المتمردة على الشرعية بقيادة ميشال عون وحليفيتيه «القوات اللبنانية» و«الكتائب» بالكيان اللبناني إلى دوامة جديدة من التفتيت بما احدثته من خراب ودمار وما اوقعته من ضحايا، وبما انتهت اليه من آمعان تهجير واسعة، مع استمرار التمزق داخل الطائفة الواحدة وضمن المنطقة الواحدة.

ومن جهة أخرى، فان الحرب الطاحنة التي اندلعت في القطاع الشرقي من بيروت كانت أمراً طبيعياً بالاستناد الى مقدماتها التي تمثلت في تصرد عون العسكري والدعم الواسع الذي تلقاه علناً من حكام العراق واسرائيل، وسراً من قبل فرنسا والقابتكران وقوى الرجعية العربية، فضلاً عن التشجيع المبكر له من «القوات اللبنانية» عدا ثمرده بهدف عرقلة مسيرة الحل في إطار اتفاق الطائف الذي توصلت اليه الفوى والاحزاب والشخصيات السياسية في لبنان أواخر العام الماضي.

ان أسباب اقتتال الفرقاء الانعزاليين جداً ـ من بينها نظام صدام حسين، إلى جانب عون والمجموعة الجديدة التي ينقادها، وإلى جانب المشروع الطائفي الفاشي الذي ينبناه، حتى ان الكثير من الفعاليات السياسية والصحف اللبنانية الوطنية الفت على المساعدات السخية من المال والسلاح التي قدمها صدام حسين لعون وزمرته العسكرية مسؤولية الدوامة الجديدة من التفجير والدمار.

ومن جانب آخر يجري التشديد، في الساحة الوطنية، على أهمية الخيار الوطني القائم على وحدة لبنان وانتمائه العربي، وتلمس الطريق الذي يضمن الوصول إلى ذلك الهدف. أي طريق الوحدة الوطنية والتحالف الكفاحي والتعبئة والعمل المشترك. وبهذا الصدد وجه الحزب الشيوعي اللبناني نداءاً إلى ابناء الشرقية دعاهم فيه للانخراط بكامل وعيهم مع اخوانهم في سائر المناطق اللبنانية، في عملية الانقاذ التي تتجسد في المشروع الوطني الديمقراطي الحقيقي الموحّد للبلاد، ولاحظ الحزب «ان المدخل الراهن للانقاذ هو بالانتماء إلى الشرعية اللبنانية التي تحظى بدعم عربي ودولي كبير لضرب هذا التمرد ووقف هذه المجازر وهذا التدمير، والعمل لاعادة توحيد البلاد على أساس وطني وضرب كل مشاريع التقسيم وكافة الصيغ المشابهة لها...».

تتجاوز حدود الرغبة في اختكار قرار الطائفة المسيحية في شرق بيروت أو حدود الموقف من اتفاق الطائف، بل تتمثل في مأزق المشروع الانعزالي الفاشي الذي يستهدف فرض هيمنته الكاملة على لبنان أو، اذا ما تعذر ذلك، تقسيمه إلى كانتونات طائفية متناحرة وتجاهل الاحتلال الاسرائيلي للجنوب، بل وتستهدف تسهيل استمرار ذلك الاحتلال. فثمة قناعة تتولد وتتسع في جدوى وحدة البلاد وضرورة التعايش السلمي بين طوائفه واقامة نظام ديمقراطي يضمن لابنائه وقطاعاته السياسية حق العمل والتعبير.

وقد خلق اتفاق الطائف، والانتخابات الرئاسية المساندة اجواء تفاؤل عام، من جراء الدعم العربي والعالمي الذي حظيت به، ومن جراء سد ثغرة الفراغ الدستوري داخلياً.

لقد جرّ التمجير الجديد في شرق بيروت انامة الرأي العام العربي والعالمي وحكومات الكثير من البلدان المعنية بالازمة اللبنانية، إلى ضرورة سد الشرعية الممثلة بمؤسسات الرئاسة والحكومة ومجلس النواب إلى كل مناطق الاهلية وتجنيب الشعب اللبناني المزيد من الدماء والعذاب.

ولم تبق في العالم إلا اطراف قليلة

الديمقراطية لشعوب دول مجلس التعاون الخليجي

دعت القوى الوطنية والديمقراطية في السعودية والبحرين وعُمان إلى النضال من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان في دول مجلس التعاون الخليجي.

وأكّد البيان الذي اصدرته جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين والجبهة الشعبية لتحرير عُمان والحزب الشيوعي في السعودية أن لطريق الوحيد أمام دول المجلس، التي تعيش مأزقاً سياسياً كبيراً، يسير عبر الديمقراطية ومؤسساتها المنتخبة، واطلاق حريات الرأي والتعبير والاجتماع، وتشكيل الاحزاب والنقابات والهيئات المهنية، وغيرها من الحريات والحقوق الطبيعية والمقررة دستورياً وطبقاً لكل المواثيق الدولية.

وأعلنت القوى الموقعة على البيان تضامنها مع المواطنين الكويتيين المطالبين بالديمقراطية، ومع المذكرة التي قدمها عشرون من النواب السابقين إلى الحكومة الكويتية المطالبة باجراء انتخابات عامة والعودة إلى الحياة النيابية استجابة للمعريضة التي وقعها عشرات الالاف من المواطنين الكويتيين بهذا الصدد.

تراجيديا التعصب والتطرف القومي

خفت حدة الصدامات في جمهوريتي ازربيجان وارمينيا السوفييتيتين بعد احداث دامية استمرت للعام الثاني وجاء ذلك اثر الاجراءات الطارئة التي اضطرت الحكومة المركزية إلى اتخاذها لوقف تدهور الاوضاع في منطقة جنوبي القفقاس.

ولا يمكن عزل هذه التطورات المؤلمة في هاتين الجمهوريتين والمتعلقة بالقضية القومية عما يجري في الجمهوريات والمناطق القومية الأخرى في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والتي لفتت انعكاسات لها في طاجكستان أيضاً. فالقضية القومية في واجهة التطورات المعقدة في السنوات الأخيرة. بفعل التراكمات الكثيرة في هذا الميدان وغياب الحلول المتأنية والعلمية لها. والتمويل والفترة طويلة على استنتاج خاطيء وكان القضية القومية قد حلت في الاتحاد السوفييتي وبلا رجعة، ولا توجد إلا بقايا الافكار القومية كمظهر لبقايا النفوذ الاجتماعي والفكري في الطبقات والفئات الاجتماعية البائدة. هكذا وبساطة!! إن العملية البيروسترويكا، وما رافقها من دمقرطة وعلانية، ورفعت الغطاء عن تلك التراكمات، وبرزت مسائل ومشاكل بالغة التعقيد تستدعي المعالجة خاصة لمثل هذه القضية الأكثر حساسية التي لا تمس جوهر البناء الفدرالي السوفييتي فقط بل تمس قضايا عالمية وانسانية عامة.

لو رجعنا إلى العوامل التاريخية، فان النزاعات الدينية منها أو القومية أو الاقليمية غالباً ما كانت تسعر من قبل القيصرية أو الفئات المستغلة لهذه القوميات المضطهدة لاسباب مفهومة. إلا ان خيار اكتوبر ١٩١٧ وضع منهجاً واقعياً لحل القضية القومية. واضحت الفدرالية السوفييتية، حسبما تصورها لينين، ضمانة للكيان القومي للقوميات المضطهدة وطريقاً لانتقالها من حالة التخلف والركود في العلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية. ولذا كان موقف هذه الشعوب متعاطفاً مع مثل اكتوبر والدفاع عنها. وهكذا فان الأمر بالنسبة للشعبين الأذري والأرمني اللذين كافحا جنباً إلى جنب من أجل حماية الثورة وتأمين حقوقهم القومية وصيانة معتقداتهم وتراثهم القومي والديني. ان انداء الجمعية التأسيسية حول «اعلان حقوق الشعب الشغيل والمستثمر» كان له اثره الفعال في تعبئة الشعوب المضطهدة نحو قيم تحررية وانسانية ليس فقط على نطاق البلاد السوفييتية بل خارجها أيضاً.

إلا ان الرؤية اللينينية حول حل القضية القومية ضمن فدرالية سوفييتية تحفظ حلم هذه الشعوب في اقامة جمهوريات لها كيانات متكافئة ومتآخية لم تنطور بموازاة التطور الذي حصل في علاقات الانتاج الذي يلازمه بالضرورة تطور متناقض في الوعي الاجتماعي ومنه القومي خاصة. والأمر الأكثر خطورة هو ان هذا النهج السليم جرى أيضاً انتهاكه بفظاظة بفعل انتهاك وتجاهل الجوهر الديمقراطي له وتعاظم المركزة المفرطة وإتباع الأسلوب الاداري ـ البيروقراطي سواء على نطاق الدولة أو الحزب وانتهاك التقاليد والمعتقدات التي كان من الممكن توظيف جوانبها الايجابية لصالح مسيرة حل القضية القومية ولصالح جميع الجمهوريات في الاتحاد السوفييتي. ان حل المهمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية، ومشاكل اللغة القومية دون الأخذ بالخصائص القومية من عادات وتاريخ وتقاليد ونفسية ألحق أضراراً فادحة بالجوهر الانساني للاشتراكية والتآخي القومي والروح الاممية.

وبالرغم من التطور الذي شهدته هذه الجمهوريات، إلا ان العامل الاقتصادي الذي تمثل في الركود الذي أحاط بالاتحاد السوفييتي في الآونة الأخيرة سواء من حيث مردود الانتاج وإنتاجية العمل والمستوى التكنولوجي المتدني قد ترك آثاراً مضاعفة أحياناً. فقد تفاقم اقتصاد البطالة وما رافقه من حالات الفساد الاجتماعي والرشوة الذي طال اجهزة الدولة والحزب. مما افقد الحزب هيبته ودوره وتأثيره على الجماهير.

ولهاتين الجمهوريتين أيضاً بعض الخصائص ضمن التعقيد الذي يحيط بالمسألة القومية. فارمينيا سبق وتعرضت في بداية القرن لاستباحة راح ضحيتها مئات الآلاف واقتطعت اجزاء هامة وضمت إلى تركيا ونشرد ابناء الشعب الارمني في مناطق مختلفة من العالم. أما الشعب الأذري فان القسم الأعظم منه يعيش ضمن الدولة الايرانية وتفرض إلى ما تعرض له على يد الحكام المتعاقبين في ايران وكان أبرز ذلك قمع الحكومة الديمقراطية التي تأسست في نهاية الحرب العالمية الثانية. كل هذا الاوضاع الجديدة واجراء التغيير والتجديد المنشود، وذلك بتعبئة قوى الأمن الداخلي وتوجيهها لضرب المتظاهرين في مدينة برلين. إلا ان مبادرات العديد من الشخصيات الحزبية والاجتماعية استطاعت تجاوز مجزرة بشرية كان يمكن ان تقع في مدينة لايبزج. وكان ذلك نقطة تحول في الوضع كله.

ان المانيا الديمقراطية التي احتفلت في تشرين الاول ١٩٨٩ بالذكرى الاربعين لتأسيسها استطاعت، كما يعرف الجميع، ان تحقق مكاسب اجتماعية واقتصادية عديدة لشعبها، وأحرزت نجاحات هامة في تطورها الاقتصادي حيث احتلت، في السبعينات، المركز السادس في تطور الصناعات الكيميائية، والموقع العاشر في التطور الصناعي في العالم. وقد تجح هذا عن الاصلاحات الواسعة التي ادخلتها في عقد السبعينات في مجالات الاقتصاد والتربية والتعليم وفي تحديث التخطيط والادارة الاقتصادية والسعي لمواكبة تطور منجزات التكنيك والتكنولوجيا، والاستخدام الفعال لروافع الاقتصادية كمنظومة اقتصادية ـ اجتماعية وسياسية متكاملة. وقد بذلت جهوداً طيبة في سبيل الربط العضوي بين التخطيط الاقتصادي والعلاقات السلعية النقدية وآليات السوق المحلي والسوق الدولي، وفي تطوير علاقاتها الاقتصادية الدولية، رغم ان هذا البلد كان وما يزال يعاني نقصاً كبيراً كان يواجه تضيقاً شديداً من جانب المانيا الاتحادية.

إلا ان المشاكل تفاقمت عندما تخلفت قيادة الحزب والدولة وما افرزته هذه التطورات من مظاهر جديدة تتطلب المتابعة والرصد والحل، خاصة، ادراك العلاقة الجدلية بين الديمقراطية من جهة والعملية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. وقد تجلى ذلك في عدم الاعتراف بوجود طبقات وفئات اجتماعية عديدة وتباين ايديولوجيتها ومصالحها ومواقفها السياسية، وبوجود احزاب وقوى سياسية تعبر عن مصالح تلك الطبقات والفئات الاجتماعية، وفي الوقت نفسه أبقت على احزاب سياسة وجبهة وطنية شكلية تؤيد والحزب القائده، وتنفذ اوامره، ملحقة بذلك اساءات فادحة بالحزب وسمعته وبالاشتراكية واهدافها النبيلة.

لقد أدى تأزم الوضع إلى انهيار الادارة البيروقراطية وهو ما خلق حالة من الاحباط والخيبة وحالة معينة من الفراغ السياسي. ومن الطبيعي ان تحاول المانيا الاتحادية استثمار ذلك بتوظيفه لصالحها، وضد الاشتراكية، ضد كيان جمهورية المانيا الديمقراطية وضد الحزب الاشتراكي الالماني الموحد، الذي لعبت قاعدته دوراً مهماً في ازاحة القيادة السابقة، وشاركت مع الجماهير الواسعة بحيوية في هذه العملية.

ان حكومة المانيا الاتحادية والاحزاب السياسية فيها تلعب دوراً مؤثراً في تعميق الأزمة التي اصيب بها الحزب الاشتراكي الالماني الموحد واشاعة العجز في صفوف الشيوعيين والتردد في الدفاع عن حزبهم وعن المنجزات التي تحققت في البلاد، وزعزعة ثقة الناس بهم وبالاشتراكية. وقد تحقق لها ذلك، جزئياً، اذ استغل من الحزب ولأسباب مختلفة ما يزيد على نصف مليون عضو.

وانيوم يواجه المجتمع في جمهورية المانيا الديمقراطية جملة من الصراعات السياسية ذات المضمون الاقتصادي والاجتماعي، وعلى وجهة حلها تتحدد وجهة تطور البلاد راهناً ولاحقاً.

ويدور الصراع الاساسي اليوم بين القوى التي تريد التخلص من النمط البيروقراطي الاداري في الحكم والتي تسعى إلى بناء الاشتراكية على أسس ديمقراطية وانسانية، وبين القوى التي تريد دفع البلاد إلى طريق التطور الرأسمالي، أو إيتلعها من قبل المانيا الاتحادية دون الاكتراث بالعواقب الخطيرة التي تنجم عن ذلك، ومصادرة المكاسب التي تحققت للشعب طيلة السنوات المنصرمة.

ويمثل مركز الصدارة في الصراع الموقف من وجود المانيا الديمقراطية والوحدة بين الدولتين الالمانيتين. فالبعض الاول يدعو إلى التعاون والتنسيق وتحقيق الارتباط المتطور بين الدولتين الالمانيتين في المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية والبيئية وصولاً إلى الاتحاد الفيدرالي، أو الكونفدرالي، أو حتى دولة المانية موحدة محايدة. أما الاتجاه الثاني فيريد اعادة توحيد المانيا على أساس حدودها عام ١٩٣٧ وما تزال التطورات الجارية في بلدان أوربا الشرقية، وعمليات التجديد وتفاعلاتها وانعكاساتها ونتائجها تثير المزيد من التساؤلات بحثاً عن اجابات حول طبيعة وأفق ما يجري هناك ويبرز حالياً في المقدمة تطور الاوضاع في المانيا الديمقراطية، وخصوصاً بعد ان طرحت قضية الوحدة الالمانية على جدول العمل.

ولفهم ما يدور في هذا البلد لابد من العودة إلى الظروف والعوامل المعهدة لهذه التطورات العاصفة.

فعلى امتداد سنوات طويلة برز في المانيا الديمقراطية، الخذل في عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فاشتدت البيروقراطية في حياة الحزب الحاكم والدولة، وتقيد الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان.

وأدت هذه الاوضاع وغيرها إلى اتساع الهوة بين قيادة الحزب والجماهير الواسعة وهيمنة قاعدة الحزب الحاكم نفسه، وإلى تشوه مثل الاشتراكية.

وما كان للازمة ان تتفجر لو بادر الحزب، وقيادته خاصة، إلى التحول في الوقت المناسب نحو الاصلاحات الجذرية للنظام السياسي وادارة الاقتصاد، لكن القيادة الشائخة المتشبثة بالسلطة والامتيازات قاومت بعناد الاصلاح حتى في البلدان الاشتراكية الأخرى. فراحت القيادة تلقي اللوم على عاتق المانيا الاتحادية والغرب، وعلى الاتحاد السوفييتي باعتباره البادىء بعملية وغير ناصحة!، رغم ان الاحزاب والقوى السياسية اليمينية وحكومات المانيا الاتحادية والغرب،سعوا جميعاً، بشكل محموم، إلى الاستفادة من مظاهر جديدة وفتاة الحزب والدولة في المانيا الديمقراطية لصالح تعميق المشكلات ونشر الاشياء وتنظيمه وتوجيهه بما يخدم مصالحها واهدافها، وبما يساعد على تجويع الشعوب السياسي والاقتصادي والاجتماعي. كما كانت المانيا الاتحادية وما تزال تقتنص كل فرصة للاساءة إلى المانيا الديمقراطية وعزلها والاجهاز عليها سياسياً، وبالتالي ابتلاعها.

لقد ذلك القيادة السابقة على طبيعتها البيروقراطية ونهجها الأمري المنافي للديمقراطية عندما حاولت التصدي للمظاهرات الشعبية التي طالبت بمعالجة خلق حالة من القلق القومي على مصير الامتين، وقلقص امكانيات اقتصادية هائلة لتطوير قدرات الشعبين، وولد وعياً متنافساً بفعل ذلك، وأحياناً يصب ذلك في دوامة العداء بين الشعبين أيضاً.

وازاء كل هذا التعقيد وغياب هذه الصورة المعقدة على عمل الهيئات الحزبية ومرتقبها عن كل هذه الصورة المتشابكة التي تحتاج إلى نشاط سياسي وفكري واجتماعي، برزت التيارات القومية المتطرفة والدينية والسلفية لتتلقف هذا التعقيد وتعبئه في تيار آخر مدمر، يلحق الضرر بكل طموحات الشعبين النبيلة في حل التراكمات التي احاقت بقضيتهم. ولربما تدخلت أيضاً عوامل خارجية في تعقيد الصورة التي احاطت بالوضع. ان تعدد القوميات أحد مظاهر الجذب والقوة في الاتحاد السوفييتي، ويجب ان لا يتحول هذا العامل إلى عامل اضعاف له ضمن التشابك العالمي الذي نشهده. ان المهمة التي تطرح الآن أمام الشيوعيين السوفييت كلهم، بمن فيهم الشيوعيين في الجمهوريات ذات تعاني الصعوبات والمشاكل الحادة حالياً، وهي مهمة شاقة ولكنها انسانية وحضارية، تتمثل في تطوير الفدرالية السوفييتية وفيهما يضمن التطور المتكافىء والسريع لكل شعوب الاتحاد السوفييتي.

■ ■ ■

البقية على ص ٧

المانيا الديمقراطية

خيار التجديد بمواجهة الصعوبات والتخريب

ديمقراطية محاضر "اليوم السابع"

منذ عام ونيف وقيادة الحزب الحاكم منهمكة في «اعداد» دستور جديد يُراد له منع مجال للتعددية، حسب التعبير الرسمي، واعداد قانون جديد للاحزاب، وآخر للصحافة.

وقد شُكلت لجان فخمة، مختصة بهذا الأمر، دون ان يسفر ذلك عن شيء ملموس.

وفي عددينا الصادرين في ٢٢ و٢٩ كانون الثاني ١٩٩٠، نشرت مجلة «اليوم السابع» جانباً من محاضر، قيل انها سرية، لاجتماعات القياديين في العراق، عكست بعضاً من النقاش الدائر حول فهم النخبة الحاكمة في العراق، ورأسها، للتعددية والديمقراطية.

نحاول في هذه الفسحة ان نوجز باكبر قدر من الدقة آراء «القادة» وخلاصات الرأس الأول.

ونبدأ أول ما نبدأ بالمستهل الذي قدمه صدام حسين، بايجاز لغة البرقيات:

العراق محروم من «عراقية القيادة» منذ أكثر من ١٥٠٠ ـ ١٦٠٠ سنة! الغموض والظلام يوصلان نماذج قد تكون شياطين أو ملائكة. لديّ هاجس انساني بان العراق يجب ان يترتب بحيث لا يعرق الشيطان إلى السلطة. «نحسب للعراق لمدى بعيد، من بينها نعمل ديمقراطية».

أول مظاهر الديمقراطية التزام الهدوء عند قول الرأي. الديمقراطية تعني التعامل الانساني في سماع الفكرة والجواب عليها. العدالة جوهر الديمقراطية. في بناء الحزب يجب ان تكون العلاقة ديمقراطية. نتقل هذه الروحية لاعضاء الحزب ثم للشعب، توطئة لقدوم احزاب نتحاور معها أمام الشعب هل نخطط لخطوة الاحزاب قبل مطالع السلام مع ايران؟ لم احسم هذا في ذهني. المحسوم في ذهني هو اشاعة روح الديمقراطية في الحزب، وفي علاقة الحزب مع الشعب، وبناء مؤسسات دولة فيها ثبات نسبي.

بعد المقدمة يأتي دور محمد حمزة، خلاصة اقواله بصدد الديمقراطية:

ـ نبدأ بانفسنا ونطبق الحريات قبل الدخول في معمعمة الاحزاب ـ بعد ذلك مرحلة نشوء الاحزاب. ـ استمرار دولة الرئاسة ـ بعد ذلك يصار إلى فصل بين الرئاسة ومجلس الوزراء ـ البدء باعداد الدستور ـ ابقاء المجلس الوطني على حاله، لكن لندع الناس يتنافسون»

تعليق صدام: نقوم بتجربة. الكل يرشح للمجلس ممن تنطبق عليه الشروط الموضوعية كما لو كانت الاحزاب قائمة. وترى «الهجنة» ماذا تنتج. بعدها تقوم الاحزاب.

فكرة عودة الاحزاب الأخرى، تعذّب طه ياسين رمضان، الذي يبدأ مطالعته:

معتز بالسرية. ولكن هناك الاعداء، مهما تصورنا ان الاحداث قزمتهم. يجب التقليل من امكانية تشكيل مظلات للجهات المعادية في الخارج والداخل.

ويؤيد طه ياسين رمضان ما يلي: ١ ـ ان تجري الانتخابات قبل ظهور الاحزاب. ٢ ـ لا داعي للربط بين انشاء الاحزاب والصحافة المتعددة. ٣ ـ مطلوب «حد مقبول من الحرية». ٤ ـ حزب البعث لا يخاف حزباً أو حزبين. لكن ليست مع ارجاع احزاب مضى على حلها ٣٠ عاماً لأقناعها باشاء حزب. ٥ ـ صياغة قانون للاحزاب بشروط. ٦ ـ لدي افكار وحول المبادىء، الواجب الالتزام بها من قبل الاحزاب». ٧ ـ لا مشاركة لأي حزب، عدا البعث، في اعداد الفصل بين الرئاسة. ٨ ـ مع مبدأ الفصل بين الرئاسة ومجلس الوزراء. ٩ ـ مع بقاء مجلس قيادة الثورة، عليكم ان تروه كمجلس لوردات واسمه جميل. ١٠ ـ مع صلاحيات قوية للرئيس. فهذا صمام أمان، لمدة ١٠ سنوات.

أما مطالعة سعدي مهدي صالح فتؤيد:

١ ـ تشريع دستور جديد ٢ ـ اعطاء الرئيس مكانة بارزة فهو للعراق وللعراقيين وليس لحزب البعث وحده. ٣ ـ مع حرية الصحافة. ٤ ـ اجراء انتخابات للمجلس قبل مجيء الاحزاب. ٥ ـ منع تشكيل الاحزاب على أساس قومي شوفيني أو على اساس طائفي. ٦ ـ الابقاء على مجلس قيادة الثورة.

المطلعان الأشرس تأتيان الان:

سعدون شاكر، رجل المخابرات، المغرم بالارقام:

حزب البعث يضم ١,٥ مليون. المؤازرون نصف مليون. الحاصل مليونان. اذا كسب كل عضو ٣ أعضاء فرنا بـ ٦ ملايين. ٦ ملايين ومليونان = ٨ ملايين. اطرح ٤ ملايين طفل دون ١٤ ـ ١٥ سنة، الباقي قليل. يعني ٩٠٪ من الشعب يعني. بل كل الشعب يعني!! ما حاجتنا للاحزاب اذن!

هناك احزاب مناوئة. لكنها عميلة. ما حجمها؟ اذا خلقنا احزاباً فستكون كارتونية: إعادة صياغة الدستور صياغة ديمقراطية. واجراء انتخابات للمجلس قبل نشوء الاحزاب.

انتهت خلاصة مطالعة رجل المخابرات، وجاء دور عزت ابراهيم الذي الهبت الارقام خياله.

عزت ابراهيم يتحدث:

عندنا ديمقراطية. في الغرب توجد ديمقراطية متفلتة. ماذا نأخذ منها؟ ما يلائم المستوى الحضاري للعراقي. الديمقراطية سيف ذو حدين، ويمكن ان تمزق الوحدة الوطنية.

الاحزاب. ان الاحزاب السابقة عميلة وخائنة، سقطت وولت. حزب الدعوة، الحزب الشيوعي، الاحزاب التي وقفت في الحرب مع العدو لا يحق لها ان تعيدها. لدينا ١,٥ مليون بعثي. المؤيدون لكل عضو حوالي عشرة. اذن يوجد ١٥ مليون بعثي. الشعب كله بعثي. ما المصلحة ان نجلب اناساً ليشكلوا احزاباً وهم لا يؤمنون بجوهر حزب البعث ولا بالمنهج الوطني القومي. اذن سنضطر لأن نجلب اناساً من حزب البعث ونقول لهم شكلوا احزاباً. وكيف يقبل البعثي بذلك وهو عضو «الحزب القائد».

ويسترسل عزت ابراهيم:

هل نجلب الحزب الوطني الديمقراطي، أم حزب الاستقلال. حرام. **الساقطون** من المسيرة اذا تجمعوا صاروا عقارب تلدغ! وسنضطر إلى ان نحل احزابهم بالقانون.

بعد هذا تأتي مداخلة طه محيي الدين معروف، وفيها مطالب محددة ومعقولة، بل حتى رصينة، رغم ضعف مواقعه الفعلية داخل السلطة.

معارك معاصرة

الحكومة، وفي استقباله لوفد محامي مجلس التعاون العربي (١ شباط ١٩٩٠) تحدث بتصفيه معماً: نصف سحر من فكرة المعارضة، ونصف تحدث بجدية عن حقه في اعلانه ممثلاً لها!

عقب اعدام محمد عايش وجماعته، قبل أحد عشر عاماً، تحدث «رجل القانون» الذي نصفه في المعارضة عن أدلته القانونية وفهمه للديمقراطية فقال انه شعر بوجود نقطة سوداء «حقيقة» في قلب محمد عايش. ومن يومها بدأ ينصب منصة الاعدام.

وخلال السنوات التالية تطايرت رؤوس الوزراء وكبار المسؤولين دون حساب لانهم اعترضوا أو لم يتحمسوا لقرار رئاسي. وقبل هذا وبعده كان الشعب ضحية الجلاد، ومع ذلك فان صدام لا يجد حرجاً في الاعلان عن الانتهاء من وضع صيغة الدستور ودراسة التعددية وما شاكل ذلك.

هل يعني هذا ان الرئيس قرر ان يعيش بنصف واحد فقط فيصبح نصف رئيس؟ أغلب الظن ان هذا لم تهم، ولن يتم، فان نصف الرئيس سينقسم إلى قسمين آخرين! والحالة قديمة. ألم يكن طبلة وجوده في الحكم يؤشر يساراً ثم يسير يميناً؟

■ البحث عن صلاحية!

في الاجتماع الذي عقده صدام حسين مع اعضاء قيادة لمناقشة التعددية والديمقراطية (تفاصيله في مكان آخر من الجريدة) قال أحد القادة بصوت متهدج من الانفعال:

ـ المطلوب ياسيدي ليس ديمقراطية أو تعددية أو دستور جديد. ان ما نحتاجه هو منحك المزيد من الصلاحيات والنص عليها في الدستور!

صدام، وبدلاً من ان يفرح بهذا الاقتراح، ازعج كثيراً، فهو يكتشف للمرة الأولى ان هناك صلاحيات لا يملكها. وازعج كثيراً لأنه لم يعرف هذه الصلاحيات رغم تفكيره طيلة الجلسة بها.

في النهاية طلب من هذا المسؤول ان يكتب رأيه بالتفصيل على ورقة كما فعل مع الآخرين. وأغلب الظن ان المسؤول، وصدام على حد سواء، ما زالا حتى الآن يفكران بالصلاحيات التي تنقص الرئيس!

هل ثمة، من القراء، من يريد التفكير في هذه المشكلة العويصة: نعني البحث عن صلاحية لا يملكها صدام؟!

■ نتائج حوار «المعارضة» مع الحكومة!

علينا ان نتأكد ان نصف صدام الآخر في المعارضة وانه يحس بهموم ومطامح الجماهير. صدام حسين قدّم بنفسه البيّنة بعد أيام قليلة من تقسيم نفسه إلى نصفين. اذ قال نصفه لنصفه الآخر:

ـ ياصدام! ان الجماهير والمعارضة تريدان قراراً حازماً وجريئاً.

فرد النصف الآخر:

ـ أنا جاهز ياصدام.. فما هو المطلوب؟

قال صدام لنصفه:

ـ ان تعيد ابنسك عدي إلى الملعب الرياضي أولاً، ثم إلى الملعب الاكاديمي ثانياً، والملعب السياسي ثالثاً.

فقاطع النصف الآخر صدام (بحكم ما بينهما من مباغة):

ـ ولكنه ارتكب جريمة قتل علنية وأدين فيها رسمياً. هل نسيت ياشقيقي انه قتل كامل حنا جميع ضيوفي على رأسه بالهراوة؟

فقال صدام لنصفه متوددا، اذ هكذا ينبغي على المعارضة ان تخاطب الحكومة:

البقية على ص ٦

حسون

■ عندما يتحدث الرئيس عن نصفه الآخر!

أمام الحاح كلمات بعض المحامين في مجلّس التعاون العربي على الديمقراطية والتعددية والمعارضة، ازعج صدام حسين فقاطع الخطيب قائلاً بسخرية:

«أشعر ان نصفي ما زال في المعارضة!

لكن هذه المقاطعة، التي تفتقر إلى اللياقة، لم تثن المحامين عن مواصلة حديثهم في الموضوع («ربما لأن كلماتهم كانت مكتوبة» فقاطع صدام مرة أخرى قائلاً انه يتحدث جاداً هذه المرة عندما يقول ان نصفه ما زال مع المعارضة.

لماذا يقسم الرئيس نفسه إلى نصفين: جلاد وضحية، أو بتعبير آخر حكومة ومعارضة؟

النبس الأمر على مستمعيه، فداح بعضهم في معرفة أي نصف من الرئيس ذلك الذي يتحدثون إليه؟ أهو الذي في المعارضة أم الذي في الحكومة؟

لكن استمراره في الحديث أزال بعض الغموض. فصدام لا يقول هذا من باب التعاطف أو الاقرار بحق المعارضة، وانما يقوله كي ينصب نفسه بديلاً عن المعارضة وعن الشعب (عندما نقل على الناس أدعو اخواني لأن نتراجع ونصلح ونعالج)! هكذا اختصرت قضية الديمقراطية.

ليست حالة صدام شيزوفرينيا سياسية. ولا هي نتاج جهل بالقانون (فهو يزعم انه يحمل شهادة في القانون والسياسة!) ما يقوله صدام هو حدّاً أقصى ما يمكن ان يصل اليه في قضية الديمقراطية.

في «ألف ليلة وليلة» عدة قصص واساطير عن ملوك يقسمون أيامهم إلى يومين: يوم للسعد ويوم للنحس. فمن التقى الملك في يوم سعده امتلأت بطنه بالطعام، ومن التقاه في يوم نحسه طار رأسه، إذ ما كان ملوك الاساطير يعلنون سلفاً عن تسمية أيامهم. ويبدو ان صدام يحاول ان يفعل شيئاً من هذا، فهو في المعارضة وهو في

فحسب مداخلته، مطلوب ما يلي:

١ ـ دستور جديد، ٢ ـ تكوين احزاب، بما ذلك كردية. ٣ ـ رفع القيود عن الصحافة. ٤ ـ رفع القيود عن السفر.

هذه خلاصة بالآراء والمناقشات التي غابت عنها مداخلة سعدون حمادي. وكما أشرنا، فان ما تناهى عن هذه الأخيرة يشير إلى انها تطالب بديمقراطية دستورية. وبصرف النظر عن الموقف الذي يكمن وراءها، أهو جرأة وقناعة شخصية، أم تدبير متفق عليه، أم مزيج من اجتهاد خاص وتدبير مسبق، فانها تشكل **القطب المعاكس** لمداخلة: سعدون شاكر، عزت ابراهيم، طه ياسين رمضان.

وعندما نقول القطب المعاكس، فاننا ندرك ان ذلك ما يزال يجري في إطار النخبة الحاكمة أولاً، وان ما يقرر «انتصار» اتجاه معين، هو قوى اجتماعية مادية، يمثل هذا الاتجاه رايتها الفكرية.

لنمعن النظر الآن كيف اختتم صدام حسين هذه المناقشات محاولاً **الجمع** بين الاثنين، أو لاعباً دور الموازن الذي أشرنا اليه.

ان خلاصة ما قاله هو السماح بانشاء احزاب، ولكن وفق ضوابط معينة تعين حدود برامجها، بحيث اذا «ورد في برامج الاحزاب ما يناقضها **يُلغى** رأساً، ويتولى وزير الداخلية مباشرة...».

أما الحاجة إلى وجود احزاب جديدة فان صدام حسين يرى ان ذلك يرجع إلى «انه لا توجد عندنا احزاب كما ينبغي، أما لكونها غير فعالة كما يجب، أو انها لا تشمل إلا الاحزاب الكردية».

ويقسم الرئيس باغلظ الايمان انه يفكر بالتعددية الحزبية منذ عام **١٩٧٩** (ويعرف العراقيون معنى هذا التاريخ) وليس **الآن**، وان الحرب اوقفته.

ثم يهدد الحاضرين بضرورة الخروج برؤية جديدة، والقيام بمبادأة قبل ان «يطالبنا الشعب أو... تطوقنا الحياة» أي «نقرر ما هو صحيح بدون عملية ارغام وبدون عملية تطويق».

ويكرر انه يجب طرح قضية «مشاركة آخرين» في السلطة مع الحزب الحاكم «ليس في ظروف الازمات، وانما في الظروف التي تتربعون فيها على قمة النصر».

وبالطبع سيقال للاحزاب «تفضلوا شاركوا في ممارسة السلطة، ولكن **وفق أسس**».

ويحذر الحاضرين «الجالسون هنا جميعاً بعثيون... ولكن من أين جئتم بالتخويل في ان تقودوا العراق إلى ما لا نهاية بدون ان تسمحوا للآخرين بان يدلوا بدلوهم في شؤون الحياة وقد يكونون **أفضل منكم**... لا تستبعدوا ظهور حالة أقدر من حزبنا» «في حالة ما اذا تخلف عن دوره. الذي أقوله اليوم هو مجرد **افتراضات**. **ولوقت طويل**، وانه **لا يمكن** ان يتحقق في حياتنا».

ويتساءل «هل يجوز ان ننفرد بالحياة السياسية لفترة طويلة؟» والسؤال يقود إلى آخر هو بيت القصيد «ما هي **الظروف** التي تبقي حزب البعث قائداً؟ هل هي ان نظل حزباً واحداً لا أحد يستطيع ان يقول لنا الخطأ من الصحيح؟» «هذا قتل لحزب البعث. لأن الحزب سيزاح حتماً. والحياة هي التي تزيحه». وعليه يجب البحث عن الطريقة «التي تبقيه قائداً».

اذن في كل الاحوال يجب تشكيل احزاب ولكن «الاطار لتشكيل احزاب جديدة **هو فكر الثورة**» «أين وكيف يمكن الاهتداء إلى فكر الثورة بدون لبس؟ ان هذا يتحقق عندما يتضمن الدستور ما يقتضي منها».

بعد كل الحديث عن ضرورة الاحزاب وتعددها، وترويضها داخل «فكر الثورة»، يدعو الرئيس إلى «ان الدستور يجب ان يتضمن الاستفتاء حول رئيس الجمهورية» بعد كل هذه «الميوعة الليبرالية» يأتي تحذير «انني لن أترك العراق للارتداد». وتهجم هواجس الانقلابات على مخيلة المتحدث: «اذا لم تطبق الديمقراطية فسيظهر في يوم ما تحت **جنح الظلام**، من لا يعادل في قيمته صاع شعير، ليقول انني **امثل العراق**».

ثم في مكان آخر «لا يجب أحد ان يغتال ثورتكم والغيلة التي اقصدها، ليس في ان يقوم أحد **بانقلاب الآن**، فالذي **يقوم بانقلاب نقطع ذيله**».

ويستفيض في شرح قيود الاحزاب الجديدة فالمطلوب من الأسس ان «لا تدع مجالاً إلا للمخلصين للعراق ومسار الثورة الأصيل ومبادئها العظيمة». «هل نسمح للفكر الديني ليظهر بصيغة حزب؟ نناقشه ونحسم الأمر. هل نسمح للفكر الماركسي من دون حزب شيوعي؟ نناقش ذلك... ونحسمه».

مرة أخرى عن الاطار:

«في كل الاحوال فان الاطار الفكري العام والاتجاه والاهداف العامة للجميع ينبغي ان تنطلق من فكر الثورة وتستند إلى الدستور. وأي واحد من الاحزاب يقدم **برنامجاً يناقض** هذه المبادىء **نرفضه**. وعلينا ان نضع مادة **في الدستور** وان تكون سارية **لعشرين سنة** في الأقل تقضي بان كل واحد ليست لديه اسهامات في القادسية.. **لا يسمح له بالانتماء** لهذه الاحزاب وبتأسيسها... وكل مفصول من حزب البعث... **لا يسمح له** بالانتماء إلى الاحزاب واحزاب المعارضة المطلوبة ستكون **مثل** حزب البعث ولكن بلون **منافس وقوي**، **وسيطور حزب البعث الاصلي**».

من سيحسم النقاش نهائياً. ان رئيس النخبة بالغ التواضع:

«دعونا نتوكل على الله ونقرر. ويصبح الجو واضحاً لتشكيل **الاحزاب**... لأن فكرة السماح بتكوين احزاب **اضافية** إلى جانب حزبنا كنا قد اعلناها على الملأ، وفي ذلك الاعلان «كنت اقصد ان اضعكم **أمام الأمر الواقع**... ولو لم اعلنها أنا لما كنتم توافقون على أي حزب جديد» أنا أقرر واحسم، فأنا الأب والأبن والروح القدس!

رسائل الى هيئة التحرير

تلقت هيئة التحرير رسالة بعث بها الاخ مالك أحمد من المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق، يعقب فيها على ما نشرته «طريق الشعب» في عددها السادس في كانون الثاني ١٩٩٠ حول وضع الجمود الذي آلت اليه المفاوضات العراقية ـ الايرانية بسبب العقبات والعراقيل الناجمة عن التباين الكبير في تفسير كل من الطرفين لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ واولوياته والاشتراطات المسبقة المتبادلة بينهما.

واحتراماً للحقيقة وللرأي الآخر، وايماناً بحق كل قراء جريدتنا، بل وكل مواطن عراقي، في مناقشة ما ننشره وابداء الرأي فيه وفي مختلف مواقف حزبنا وجوانب سياسته، ننشر رسالة الأخ مالك أحمد، بنصها، شاكرين له اهتمامه بما ننشر، ومقدرين فيه روح السجال البناء التي عكستها رسالته، وهو ما نسعى إلى تثبيته وترسيخه بين صفوف المعارضة العراقية وفي نشاطها وعلاقاتها. وننتهز هذه المناسبة لنكرر ترحيبنا بكل ما يرسل الينا:

(تعقيب.. ليس إلاّ!)

● تحت عنوان «نعم لخيار المفاوضات السلمية... لا للمماطلة والعسكرة» كتبت صحيفتكم الغراء في عددها الصادر اوائل كانون الثاني ١٩٩٠ تعليقاً سياسياً حول تعثر المفاوضات العراقية الايرانية بشأن تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٩٨.

وابتدأ المقال بالقول: «لا زالت المفاوضات العراقية الايرانية حول تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي ٥٩٨ التي بدأت غداة وقف اطلاق النار في آب عام ١٩٨٨، معلقة منذ أكثر من عام بسبب التباين الكبير في تفسير كل من الطرفين للقرار الدولي واولوياته».

كما تناول التعليق بعض العقبات التي تقف حائلاً دون نجاح جهود الامين العام للامم المتحدة في تنفيذ القرار المذكور حيث جاء فيه: «وفي مقدمة هذه العقبات الاشتراطات المسبقة التي يضعها الطرفان كلاهما لمواصلة مفاوضاتهما، وهي اشتراطات متبادلة تؤدي بصيغتها المطروحة، وبالتوقيت المسبق لها، ليس إلى تسهيل تنفيذها بل إلى عرقلته».

وبعد ان يمر التعليق سريعاً على النتائج الوخيمة للتأخير في وضع القرار الدولي موضع التنفيذ، يشير الكاتب (الصحيفة) إلى بارقة أمل جديدة من أجل تطبيقه وذلك بعد موافقة الطرفين على المبادرة السوفييتية الأخيرة، ويقول: «بيد ان هذا الأمل سيظل عرضة للتبدد بسرعة اذا لم يتحل أي من الجانبين بالموقف الذي يخدم عملية السلام ونعني به الموقف الذي لا ينطوي على أية عراقيل من شأنها إطالة المأساة».

وايماناً بعدم جدوى القفز على الحقائق، والتزاماً بمبدأ الحوار الموضوعي البناء الذي يعكس حالة ثقافية وحضارية باتت من ضرورات العمل الاعلامي لقوى المعارضة العراقية الاسلامية والوطنية، فان من المناسب جداً طرح بعض الملاحظات حول مضامين التعليق المذكور الذي جاء عنوانه بمثابة «المانشيت» الرئيسي للصحيفة. وذلك مساهمة في تنقية الاجواء للكلمة الحرة والموقف السليم وخدمة الحقيقة والطرح الموضوعي.

واضح من خلال النماذج المذكورة اعلاه من متن التعليق ان الصحيفة وصفت مواقف الطرفين تجاه القرار ٥٩٨ وطريقة تعاملهما مع جهود السيد ديكويلار لتطبيقه، وصفاً واحداً ووضعتهما في مستوى موقفي واحد (!!) متهمة اياهما بعرقلة تطبيق وتنفيذ القرار بسبب «اشتراطات مسبقة» و «متبادلة» طرحها الطرفان على حد ما ورد في التعليق ـ والمرجح ان هذا الوصف يتنافى مع واقع اداء كل طرف تجاه القرار.

فنظام صدام الذي شن أعنف دورات (حرب المدن) مع الجمهورية الاسلامية، بذريعة اجبارها ـ على حد زعمه ـ على قبول قرار ٥٩٨، كان هو المعرقل الرئيس والأول لتطبيق القرار بعد موافقة الطرف الايراني مباشرة. ومباحثات جنيف التي لم تبدأ (غداة) وقف اطلاق النار بل جاءت بعده باكثر من اسبوعين، شهدت من الوان المناورة العراقية وفنون الالتفاف على بنود القرار وطريقة تنفيذه ما يثبت السلوكية المخادعة التي تميز بها موقف نظام صدام من تنفيذ القرار.

وعلى الرغم من كل ذلك، فقد أعلن الطرف الايراني في أكثر من مناسبة انسجامه وتفاعله مع الخطة التنفيذية التي اقترحها السيد ديكويلار من أجل كسر طوق المأزق الذي وقعت فيه عملية التفاوض، ولتفويت الفرصة على المناورات العراقية اللامشروعة التي استهدفت «لخبطة» القرار تمهيداً لقتله.

وقد كانت الصحيفة موفقة وواقعية في اثبات حقيقة المماطلة والمناورة التي تميزت بها مواقف نظام صدام، بقولها: «من ناحية أخرى تردد في الاخبار، أثناء قيام السيد إلياسون بجولته المكوكية بين العاصمتين العراقية والايرانية ان ممثل الامين العام للامم المتحدة اقترح على الطرفين ان يجري في وقت واحد الانسحاب العراقي من الاراضي الايرانية والتبادل الشامل والكامل لأسرى الحرب والشروع باستئناف المفاوضات لتطبيق سائر بنود القرار ٥٩٨، وافادت تلك الاخبار ان الحكومة العراقية رفضت هذا الاقتراح».

وفي مقطع آخر جاء في التعليق: «وقد جاءت مقترحات صدام حسين حول تبادل جزء من الاسرى وفسح مجال الزيارات للعوائل بين البلدين... وغير ذلك مما طرحه في خطابه يوم ٦ كانون الثاني الحالي، لتكشف لا عن تجاهل صدام لمصير الاسرى حسب، وانما اهماله للقضايا الكبرى التي نص عليها القرار الدولي ٥٩٨».

وفي الوقت الذي اثبتت الصحيفة بالأدلة عرقلة «الحكومة العراقية» لتطبيق القرار، واقنعت قارءها بوصفه اياه معرقلاً لتطبيقه ـ كما جاء في مقدمة التعليق ـ إلاّ انها لم تثبت عرقلة الجانب الايراني لا بالاشارة والتلميح ولا بالتفصيل والتصريح بحيث ترك شكوكاً مشروعة حول صحة اتهام الطرف الايراني بانه معرقل لتطبيق القرار.

وليس المراد من هذه الملاحظات دفاعاً عاطفياً عن مواقف الجمهورية الاسلامية بهذا الخصوص، قدر ما هو دعوة صريحة لفضح النظام العراقي وكشف ألاعيبه وسياساته الشريرة التي عرضت ـ وما زالت ـ شعبنا للكثير من المخاطر والويلات التي دفع ثمنها باهضاً... دون فتح أي مجال لاتهام الآخرين تهماً تفتقد للدليل والبرهان... فضلاً عن انها توجه جزافاً تجاه واحد من أهم حلفاء قضيتنا العراقية.

هيئة التحرير:

من الواضح ان الاخ الكريم يتفق معنا في جوهر ما طرحناه، وهو وجود عرقلة متعمدة لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي. وبالتالي لخيار المفاوضات السلمية والانتقال من «سلام حافة الحرب» إلى السلام الثابت والوطيد بين البلدين الجارين والشعبين الصديقين اللذين كابدا، رغماً عنهما ودون ارادتهما، كوارث الحرب ومصائبها وويلاتها، لكنه يختلف معنا في القاء مسؤولية هذه العرقلة على الحكومتين العراقية والايرانية كليتهما، معتبراً ان المسؤولية بأكملها، تقع على عاتق النظام العراقي. ومن «ادلته» على ذلك اننا اثبتنا بالادلة عرقلة الحكومة العراقية ولم نثبت عرقلة الجانب الايراني «لا بالاشارة والتلميح ولا بالتفصيل والتصريح» كما يقول.

واذا احتكمنا إلى المادة المنشورة نفسها ـ ونأمل ان يعاود الاخ قراءتها بتأن ـ سنجد اننا تحدثنا عن «تنافس النظامين في تصعيد نزعة العسكرة عموماً، وتطوير اسلحة الفتك الحديثة» وعن تصاعد «لهجة التهديد بين مسؤولي النظامين العراقي والايراني بالعودة إلى خيار الحسم العسكري»، وهو تصريح ببعض ما يعرقل استئناف المفاوضات والانطلاق بها وتطبيق القرار الدولي. وواضح هنا اننا نحمّل الطرفين العراقي والايراني، على قدم المساواة، المسؤولية في هذا.

وفي فقرة تالية تحدثنا عن «الاشتراطات» المسبقة التي يضعها الطرفان، كلاهما، لمواصلة مفاوضاتهما»، وهذه اشارة إلى قضيتي الأسرى واتفاقية الجزائر اللتين وردت، لاحقاً، اشارات تفصيلية اليهما.

اننا نعتقد ـ وتشاركنا في هذا قوى عراقية معارضة وعربية ودولية غير قليلة ـ ان وضع شروط مسبقة من الجانبين العراقي والايراني، على السواء، لاطلاق سراح الاسرى ليس من شأنه إلا عرقلة المفاوضات السلمية وتطبيق القرار ٥٩٨، وهو عمل مناف لاتفاقية جنيف الثانية الموقع عليها من جانب الحكومتين العراقية والايرانية، والتي تنص على اطلاق سراح اسرى الحرب وتبادلهم حال توقف العمليات الحربية، فضلاً عن ان عرقلة اطلاق سراح الاسرى ـ بوضع الشروط المسبقة لذلك ـ انما تلحق اضراراً فادحة، اضافية، بأكثر من ١٠٠ الف مواطن عراقي وايراني وعوائلهم، وهم الذين لم يكن لهم أي ذنب أو مسؤولية في الحرب التي اشعلتها الطغمة الحاكمة في العراق، ويتعين معاقبتها هي من قبل شعبنا والمجتمع الدولي لا انزال هذا العقاب بضحايا الحرب، وبينهم الاسرى.

ونحن، وآخرون غيرنا، نعتقد أيضاً ان مما يعرقل استئناف المفاوضات العراقية ـ الايرانية وتطبيق قرار مجلس الأمن، اصرار من الجانبين على طرح قضية اتفاقية الجزائر في الوقت الحاضر. فالجانب العراقي يسعى إلى تثبيت الغائه ـ من طرف واحد ـ للاتفاقية كشرط مسبق، والجانب الايراني يعمل على تأكيد سريان الاتفاقية وعدم شرعية الغائها كشرط مسبق أيضاً.

وهكذا فان مادة «طريق الشعب» التي يدور الحديث عنها قد اشارت بوضوح إلى العراقيل والعقبات التي حاولت، وتحول، دون كسر الجمود في المفاوضات العراقية الايرانية، وصرحت بها، وحددت مسؤولية الطرفين العراقي والايراني كليهما في هذا، ولم تعف أياً منهما من هذه المسؤولية.

اننا نعتقد ان من المهمات الملحة لجماهير الشعب العراقي ولقوى المعارضة العراقية النضال الجاد والدؤوب من أجل التعجيل بالمفاوضات

البقية على ص ٦

على طريق اتشعب

الحاكم و«مفاهيمه»

الآراء القائلة بالتجديد، جاءت على لسان سعدون حمادي. والغريب في الأمر ان اسمه مذكور في المحاضر، في حين ان مداخلته غائبة. ولهذا الغياب دلالات تدعو للتساؤل.

أما الآراء المعاكسة، فلها ابطالها المعروفون: هاب ياسين وعضاض، سعدون شاكر، عزت ابراهيم، وآخرون من المنسيين. ومداخلاتهم منشورة بالحرف الواحد تقريباً.

ومع وجود طرفين مختلفين داخل «القيادتين» يمكن للمتابع، بجهد بسيط من المخيلة، ان يتوقع بروز قطب ثالث، يكون الموازن، وحارس الاستقرار، ونابذ التطرف، ضد «الليبرالية المائعة»، وضد «الانقلاق والتشنج»، حافظ العدالة، وباني التوازنات، من يكون ذلك غير رئيس الدولة والحزب!

ان صورة النقاشات، يقدر ما يتعلق الأمر بأساليبها وتسرب محاضرها «السرية»، (لماذا السرية في مناقشة قضايا مصلة؟) وتوزيع الأدوار تبدو وكأنها ازاء مسرحية؟

أما صورة الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والروحي المتوتر، والمحاط ببيئة عالمية تسير تفجيراتها في اندفاع قوي نحو التعددية، فانها تجعلنا ننظر إلى هذه النقاشات بمنظار المسؤولية السياسية، والسجال الجاد.

آذن النخبة الحاكمة تشعر، على نحو ما، بضرورة تجديد اجنحة من السياسي استباقاً لما قد تفرضه الحياة. لا تنقصد ان انفجاراً يقع غداً، بل تقصد الامكانية المائلة في الواقع لحصول ذلك في المدى التاريخي المنظور. ولا تنقصد ان التجديد الرسمي المرسوم (حسب المحاضر والخطوات العملية) يلبّي الحاجات الموضوعية، الفعلية للتغيير. فتلك مسألة أخرى.

من حقنا، ومن حق كل مواطن عراقي، ان يسأل السؤال الكاوي التالي: أي تجديد هذا الذي يجري النقاش حوله في اروقة قيادة الحكم في العراق؟ ان خلاصة النقاشات، من اعضائه القيادة، والخلاصة التي جمع بها صدام حسين الآراء، تشير إلى ان ما ينتظرنا هو ديمقراطية واحدية لا ديمقراطية تعددية. ويتمثل ذلك في الآتي:

١ ـ ان نقاشات اعضاء القيادة، تصرّ على الابقاء على حق البكورية الاقتطاعي، حق «مجلس قيادة الثورة» في البقاء، وهو هيئة غير منتخبة، ولا معنى لها، سوى ان بعضاً من اعضائها (ممن نجوا من حرّ العنق) هم الذين قفزوا إلى السلطة في انقلاب قصر معروف.

واذا كان حق التشريع والتنفيذ والحكم يبقى منوطاً بهذه الهيئة انطلاقاً من مبادرتها في القصر إلى السلطة بقوة السلاح، فان ذلك يعطي الآخرين حق القفز إلى السلطة بالقوة أيضاً، مادامت الحقوق متساوية، ولا حاكم غير القوة.

٢ ـ يتحدث الجميع عن تشريع دستور جديد، ينبغي له ان يتجدد باتجاه ديمقراطي، ولكن اعضاء القيادة، ورأسهم، يصرون على انفراد حزب البعث الحاكم بتشريع الدستور الجديد، في حين ان عقدة العقد في العراق هو هذا الانفراد للحزب الحاكم بحق التشريع والقضاء والتنفيذ والعمل!

واذا كان يُراد للدستور ان يصون الحريات، فكيف يأتي ذلك من منتهك الحريات نفسه، أي من الحزب الحاكم؟

ان مثل هذه المسؤولية الخطيرة، أي صياغة دستور جديد، أمر يخص الشعب كله، بكل قواه وتياراته، ومن باب أولى ان تتولى هذه المسؤولية عقول تمثل كل الانجاهات في المجتمع.

٣ ـ يرى الجميع في القيادة الحاكمة عرض الدستور الجديد على الاستفتاء.

وإن مثل هذا الاجراء يُراد تمريره قبل السماح للاحزاب المعارضة بايداء رأيها فيه. ناهيك عن وجودها على ساحة العمل السياسي.

٤ ـ يصر الجميع أيضاً، بمن في ذلك الرأس الاول ، على اجراء انتخابات جديدة للمجلس الوطني، قبل السماح بنشوء الاحزاب، أي في ظل الحزب الواحد، والقمع والملاحقة، وقوانين الاعدام، على يد الاجهزة الامنية المعروفة، أي دون أية ضمانة (حتى لو كانت قانوناً على الورق) مهما كان نوعها.

٥ ـ الدعوة إلى دولة رئاسية قوية، وصلاحيات استثنائية فوق العادة للرئيس الحالي، بموجب الدستور الجديد، تستمر لمدة ١٠ أو ٢٠ سنة، لضمان هيبة الرئيس واسرته واقربائه.

٦ ـ السماح بتشكيل احزاب ووضع قيود على برامجها وعملها وشخصيات قادتها، والمنتسبين اليها.

تتمة المنشور على ص ١

فأولاً يجب ان تكون هذه الاحزاب منسجمة أو متوافقة مع «عقيدة البعث» وفكر الثورة» و«القادسية» وهذا أعرب مطلب في تاريخ التعددية. فما معنى التعددية اذا كان يراد فقط وجود احزاب منسجمة، غاية الانسجام مع اهداف ومطامح وايديولوجيا الحزب الحاكم؟

٧ ـ الاصرار على ان يكون مؤسسو الاحزاب «الجديدة» من المشاركين في «القادسية»، في حين ان الموقف السياسي من الحرب هو الهوة الفاصلة بين الحزب الحاكم في جانب، وسائر قوى المعارضة، في جانب آخر. كما ان قادة وماضلي واصدقاء الاحزاب، أما في السجون، أو في المنافي، أو في العمل السري، أو في مقرات الانصار.

زد على هذا ان صداماً ومجموعته، يقررون من جديد عدم جواز انتساب أي عضو من حزب البعث إلى أي حزب جديد. وهذا يتعارض مع حرية الاختيار، وحرية الانتماء للعيون ونصف المليون مواطن اخطر أكثرهم إلى الانتماء للحزب الحاكم.

٨ ـ منع تشكيل «الاحزاب على أساس قومي «شوفيني» و«طائفي». والمقصود بذلك، الاحزاب القومية الكردية، والاحزاب الاسلامية. أي مصادرة قطاعات هامة من حق العمل والنشاط السياسي.

وبالطبع، اذا أردنا تطبيق هذين الشرطين بشكل جاد، فيجب حظر حزب البعث الحاكم، من جراء شوفينيته الدموية ضد الشعب الكردي، وطائفيته الكريهة ضد جماهير الشيعة.

٩ ـ واذا كنا سنتجاوز السباب والشتائم المبتذلة، والواردة في مداخلات سعدون شاكر وعزت ابراهيم وغيرهما، حول خيانة الاحزاب وعمالتها، فان من الواجب ذكر التبجح المفرط، وعبادة الذات في مداخلة هذين الاثنين، وبخاصة حديثهما، أو تقنعهما ان احزب البعث فيه مليونين، أو ١,٥ مليون واذ كل قرد يكسب (٣) اشخاص (حسب سعدون شاكر) و(١٠) اشخاص (حسب عزت ابراهيم)، وبالتالي يكون عدد البعثيين ٨ ملايين بتقديرات الاول، و١٦,٥ مليوناً بتقدير الثاني.

ولم يحسب أي منهما الامكانية المعاكسة، امكانية ان يستطيع كل عراقي خارج الحزب الحاكم ان يقنع نصف عضو بالخروج من حزبه، فيما لو توفرت ظروف مؤاتية.

ونذكّر اصحاب هذا الرأي بالتاريخ القريب والبعيد. بعيداً نعيد لمخلتهم صورة حزب راستاخيز الشاهنشاهي بملايينه الخمسة، الذي تبخر في رمشة عين. وقريباً نذكرهم بحزب «عفائقي» رفض التعددية فتهشم وأعدم قائده مع زوجته!

ومع قناعتنا بان تيار التعددية العالمي، أي البيئة، وتوتر الوضع الداخلي، وحصول انفجارات قاعدية في أكثر من بلد عربي (الجزائر، الاردن الخ) هي عوامل موضوعية وراء الاعلان الجديد، فاننا نرى ان النخبة الحاكمة تحاول ارجاء المحتوم، باللف والدوران، والمناورة. وان التعددية الحقيقية لن تُكسب بدون معارك طاحنة. لسنا عشاق سفح دماء بالمجان، لكن هذا هو واقع الحال.

ولكي لا نبدو «متحجرين» يمكن اختبار جدية أي تيار داخل الحزب الحاكم من خلال النقاط التالية:

١ ـ فتح نقاش علني على حول التعددية، والسماح لكل القوى العراقية بابداء رأيها أمام الجماهير العراقية على صفحات الصحف الرسمية والاذاعة والتلفزيون.

٢ ـ طرح صيغ للدستور من المعارضة ومن النظام، للنقاش علناً أمام الشعب.

٣ ـ الغاء كل القوانين التي تحرم العمل السياسي، أو تجعله حكراً على الحزب الحاكم، بما في ذلك القوانين التي تمس حرية انتماء وتبديل انتماء اعضاء حزب البعث الحاكم وتقضي باعدام كل «مبعثي» ينتمي إلى حزب آخر.

٤ ـ عدم انفراد أي حزب أو أية جهة بحق صياغة الدستور.

٥ ـ رفع أية قيود على حرية العمل السياسي (انشاء الاحزاب) وحرية الصحافة، وازالة أي مادة قانونية راهنة تتعارض مع ذلك.

ناهيك عن المستلزمات العديدة الأخرى لتمهيد الطريق إلى الديمقراطية التي حددها التقرير السياسي الصادر عن اجتماع اللجنة المركزية لحزبنا الشيوعي العراقي المنعقد في آذار ١٩٨٩.

نكرر، لسنا على ثقة من جدية «التجديد» لكن اختبار النوايا أمام الشعب، ووضعها على المحك، ضرورة لابد منها، وللضرورة أحكام، كما يقول المثل.

حاجز معاصرة

تتمة المنشور على ص ٤

ـ ولكنه دفع الثمن باهظاً.. هل نسيت انه، وحسب قولك لرؤساء تحرير الصحف الكويتية، قد (ضاع) كثيراً فذهب إلى عمه في سويسرا كي يُسلّي نفسه لكنه (ضاع) أيضاً وحتى إلى الوطن بعد ان قام بعملية سياحية مملة في اوروبا..

النصف الحكومي في صدام لان أمام النصف المعارض الجماهيري، بل ان قلبه تقطر حزناً وهو يقول:

ـ هل عانى عديّ كل هذه المعاناة؟

ـ أكثر أكثر.. أه لو تدري ياتصفي العزيز تأثير الغربة عليه في سويسرا..

ماذا حصل؟

ـ أنت تعرف انه اعتاد ان يُحامل الجماهير ويمزح معها، فيطارد البنات بسيارته في شوارع بغداد وهنّ فرحات رغم اعتقالهن الصراخ.. أما في سويسرا فما عيني عليه، فما ان حاول ان يمزح مع الجماهير السويسرية بهذه الطريقة حتى ضجت منه الصحف هناك وتهمتت عليه مطالبة بطرده من البلد!

ـ مسكين.. كم تعذب هذا الولد الطيب!

ـ المشكلة انه لا يعرف ان يتكلم سويسري، ولا السويسريون يعرفون ان يتكلموا العربية، فلم يكن يتكلم إلا مع عبه برزان، ولم يكن يمازح من الناس إلا السفير والعاملين في السفارة؟

ـ هل كان يطارحهم بالسياره؟!

ـ لا.. لقد كان يتظاهر بانه يصدر الاوامر لهم «ويرزلهم» كلما ضاج.

ـ لا شك انهم كانوا مسرورين بافعاله..

ـ جداً.. وقد قال احدهم: حرام ان نحرم شعبنا من خفة دمه ومواهبه.

ـ وأين هو الآن؟ لا تنسَ انني حكومة عندما أسأل هذا السؤال..

ـ انه هنا يعاني بين الملاهي والبحيرات والمتنجعات الرئاسية أشد المعاناة.

ـ مسكين يابلدي!.. (عفواً).. أقصد مسكين أيها الولد الصالح.. ولكننا تورطنا وقدمناه كقاتل..

ـ التحقيق الذي قاده وزير العدل برأه، واثبت ان القتيل ضرب برأسه هراوة المحروس عدي والمنظمات الحزبية والجماهيرية شهدت بهذا..

ـ انه وزير عادل.. والآن سنكافيء عدي على معاناته ونعيّنه نائباً لرئيس الجمهورية.

ـ أنا اعترض ياتصفي العزيز.

ـ وأنا احترم المعارضة..

ـ عفواً.. أقصد، رغم اني نصفك الجماهيري، المعارض، فانني أقول يجب ان لا تذلل الشعب كثيراً. لنعيده أولاً إلى الملعب الرياضي، ثم إلى رئاسة عمداء الجامعات بعد فترة، وفي النهاية نُلبّي رغبة الجماهير ونعيّنه نائباً.

ـ اعطني ايها النصف اللطيف ورقة كي اكتب عليها القرار.

ـ لا.. فأنا كمعارضة حسبت حسابي، فالمودة هذه الأيام هي مودة الديمقراطية والانتخابات وهذه ورقة تقول ان عدي فاز في انتخابات رئاسة الجامعة بهذه النسبة..

ـ وهل اجريتم الانتخابات؟

ـ لا.. سنجريها فيما بعد.. انظر هل تعجبك هذه النسبة من الاصوات؟!

رسائل الى ...

تتمة المنشور على ص ٥

وتطبيق قرار مجلس الامن الدولي ٥٩٨ بكامل بنوده، وبخاصة ما يتعلق منها بالانهاء العاجل لمحنة اسرى الحرب عن طريق التبادل الشامل والكامل لهم، وانسحاب القوات إلى الحدود الدولية، وضمان الملاحة في شط العرب.

ويقدر تعلق الأمر باتفاقية الجزائر فان حزبنا الذي ناهضها، واداتن الاسلوب الذي اعتمده النظام العراقي في الغائها والاهداف الحقيقية، العدوانية، لهذا الالغاء، يرى ـ وسيناصل من أجل هذا في المستقبل ـ ان من الضروري، بل اللازم، اعادة النظر في هذه الاتفاقية المجحفة التي عقدها صدام حسين، دون تفويض من شعبنا، مع الشاه المقبور، لانها قرّطت بحقوق شرعية وتاريخية لشعبنا، واستهدفت تعاون نظامي صدام والشاه في القضاء على الثورة الكردية، ولاحقاً بمحاصرة وضرب حركة المعارضة الوطنية والاسلامية في العراق وايران على السواء. لكن حزبنا يشدد في الوقت نفسه على ان عملية اعادة النظر هذه يجب ان تتم عن طريق المفاوضات السلمية، وليس عن أي طريق ينطوي على أي شكل من أشكال استخدام القوة المسلحة والعنف أو أية وسيلة من وسائل الحرب والعدوان.

الحاسة الديمقراطية ...

تتمة المنشور على ص ٣

١٩٣٧، وفي ظل الرأسمالية، أي تحقيق الاندماج الكامل فوراً وتحت راية حلف النازية، دون الأخذ بنظر الاعتبار ما يمكن ان يسببه هذا من زعزعة للاستقرار في اوربا، وهو ما حذرت منه دول اوربية عدة، بينها اعضاء في حلف النازية، والتي أبدت مخاوفها من مثل هذه التطورات.

ويدور الوجه الآخر للصراع حول الموقف من وجود (الحزب الاشتراكي الالماني الموحد ـ حزب الاشتراكية الديمقراطية) الذي عقد مؤتمره الاستثنائي في كانون الاول الماضي، وأعلن عن تخلي الحزب عن السمة الثانية والبيروقراطية، وانتخب قيادة جديدة. ويهيء الحزب الآن لمؤتمر آخر للتحضير للانتخابات العامة المقررة حيث يسعى للحصول على تأييد جماهيري للمشاركة في الحكم والتمتع بموقع متكافيء مع بقية الاحزاب والقوى السياسية التي يشارك بعضها الآن في الحكومة القائمة.

ان بعض القوى اليمينية والفاشية الجديدة، وبعض المشاركين في الحكم من حلفاء الأمس، يبذلون مساعي محمومة لتصفية حزب الاشتراكية الديمقراطية ومنعه من العمل وتحريم نشاطه، مستفيدين من تجاوزات واخطاء القيادة السابقة لتعميق السلبية والانهيار في صفوف الشيوعيين وتحطيم وحدتهم وتعبئة السكان ضدهم. وبالمقابل تعمل قوى أخرى غير قليلة ضد هذا الاتجاه الالادينطرفي وتسعى إلى وقف هذه المحاولات والصمود بوجهها. ويتطلب هذا الوضع من الشيوعيين السعي لتوحيد صفوفهم، وساعدتا زمام المبادرة بالتصدي للمساعي التخريبية والمعادية وعدم ترك عملية التطور والتجديد ساثبة.

ان المعارضة السياسية وبعض القوى المشاركة في الحكومة تسعى الى اسقاط حكومة هانز مودرو. واشاعة الفوضى في البلاد وفرض تراجعات جديدة على حكومة مودرو أمام المباني الاتحادية وقبول شروطها السياسية، وأمام مطالب المعارضة السياسية في السير على طريق اقتصاد السوق الحر، الاقتصاد الرأسمالي، أو اقامة حكومة جديدة توافق على تلك الشروط.

ان حكومة المانيا الاتحادية وكل الاحزاب السياسية البرجوازية والحزب الجمهوري (الفاشي الجديد) والحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني تدخل، اليوم، بشكل فظ في الشؤون الداخلية لجمهورية المانيا الديمقراطية وترمي بثقلها السياسي والاعلامي والاقتصادي والمالي لتمارس في اتجاهات الصراع لصالح التخلي عن التوجه الديمقراطي نحو الاشتراكية، واعادة الوحدة لالمانيا في ظل الرأسمالية وحلف الناتو، ومن أجل تصفية حزب الاشتراكية الديمقراطية. وتعتبر نتائج الانتخابات القادمة ذات تأثير كبير على الانتخابات العامة القادمة التي تجري نهاية هذا العام في المانيا الاتحادية.

ان الاعلام في المانيا الاتحادية، والحزب المفتوحة بين البلدين تستخدم، اليوم، بشكل أوسع لاثارة المشكلات بوجه حكومة هانز مودرو وتعبئة السكان ضدها لازالة الهزيمة بها. ولكن ما تزال هناك قوى سليمة كثيرة تبذل جهودها للخروج من الازمة بما يساعد على الاحتفاظ بالمباني الديمقراطية كبديل ديمقراطي اشتراكي في مواجهة البديل الرأسمالي في المانيا الاتحادية، وتأمين التطور الديمقراطي باتجاه الاشتراكية، ولكي تبقى المانيا الديمقراطية عامل أمن وسلام في اوربا.

ان العملية الجارية في المانيا الديمقراطية معقدة جداً ومحفوفة بالمخاطر الجدية. والقوى اليسارية فيها بحاجة إلى مزيد من التماسك وذلك لتأمين حرية اختيار طريق التطور اللاحق لالمانيا الديمقراطية.

وتقدم التجربة التي تعيشها هذه البلاد، وبلدان أخرى في اوربا الشرقية، لكبل الاحزاب الشيوعية والعمالية، ولسائر القوى الماركسية في عالمنا، العلنية منها أو السرية، ومن بينها حزبنا، خبرة غنية ودرساً ثميناً، وتستدعي منها اعادة النظر المسرعوضع في اوضاعها وسياساتها وموافقها بهدف التخلص من الثغرات العلمي المنفتح، والتجديد الديمقراطي، والتمسك بالمثل الثورية السامية للماركسية اللينينية، والابداع الحي في تطبيقها، واغتنامها بما يستجيب لمتطلبات الواقع وضرورات العصر.

جنوب افريقيا ...

تتمة المنشور على ص ١

وانسحاب القوات من معازل السود، والتي قال مانديلا بصددها انه «طالما لم تلب هذه المطالب فلا خيار أمامنا سوى الاستمرار في الكفاح المسلح والضغط على كل الجهات».

لقد خاض المؤتمر الوطني الافريقي بالتحالف مع الحزب الشيوعي والقوى الوطنية الأخرى في جنوب افريقيا الكفاح الوطني ضد العنصرية وسياسة الفصل السكاني ومن أجل الحريات العامة، وتطوّر ذلك الكفاح بتطور الهجوم الوحشي للعنصريين، واعتبر عام ١٩٦١ بداية الكفاح المسلح بعد مجزرة «شارفيل» التي قتلت فيها الشرطة المحلية (٦٩) متظاهراً من الوطنيين الافارقة. وعلى مدى هذا الاعتبار عجزت العنصرية عن اخضاع الشعب الافريقي لقرارات وسياسة العزل القسرية بعد عجزت عن كسر شوكة المناضلين الوطنيين وتفتيت وحدتهم، حتى اصبحت حكومة جنوب افريقيا نموذجاً للحكومات المعادية لحقوق الانسان في العصر الراهن حيث اجبر الرأي العام العالمي وقواه التقدمية الدول والحكومات الغربية ومنظمة الامم المتحدة على مقاطعة النظام العنصري وفرض عقوبات اقتصادية عليه.

ويطرح المؤتمر الوطني الافريقي والحزب الشيوعي برنامجاً عاماً لتسوية الازمة في البلاد يقوم على اقامة مجتمع متاح من جميع الاعراق دون تمييز وفقاً لـ «ميثاق الحرية» الذي صدر عن القوى الشعبية والمجموعات الكنائية عام ١٩٥٥، فيما تقف بالضد من هذا البرنامج المجموعات اليمينية المتطرفة للاقلية البيضاء بدعم من القوى اليمينية في الولايات المتحدة والغرب، كما تقف ضده مجموعة منعصبة من الافارقة حلف الزعيم الوطني لعموم افريقيا» الذي يرفع شعارات ضد اخاء السكان

قادسية الداخل ...

تتمة المنشور على ص ١

وان الجرافات ازالت حتى انقاض هذه القرى».

وأكد التقرير استناداً إلى معلومات مستقاة من مواطنين كانوا يعيشون في تلك المناطق ومن عمال في النقل البري واطباء فرنسيين، انه «يتم تدمير جزء كبير من البنات بواسطة المبيدات الكيمياوية، في حين تسد ينابيع المياه بالاسمنت لجعلها غير ملائمة لأي حياة بشرية أو حيوانية».

وأفاد الاتحاد انه من أصل سبعة ملايين رأس غنم تم احصاؤها في كردستان العراق قبل خمس سنوات ولم يبق سوى خمسين الفاً. كذلك دمرت عشرات الاف مجموعات النحل «مما وضع حداً لتقليد تربية النحل الذي يعود إلى الف السنين» في هذه المنطقة.

ولم يوفر التدمير ولا أماكن العبادة ولا الآثار التاريخية، «أوردو تقرير الاتحاد انه جرى تدمير أديرة وكنائس تعود إلى القرنين السادس والسابع. وكذلك مساجد من القرون الوسطى كانت تعتبر من وأهم بقايا التراث الهندسي والتاريخي الكردي».

وذكر الاتحاد الدولي لحقوق الانسان في تقريره ان الحكومة العراقية التي اعلنت اجلاء شريط عرضه ٣٠ كيلو متراً لاسباب امنية في المناطق الحدودية، دمرت بلدات تقع على مسافة حوالي ٤٠٠ كيلو متر من أقرب نقطة حدود الجهاء. وأكد الاتحاد انه تم، خصوصاً، تدمير بلدات: حلبجة (٢٢ الف نسمة) التي كانت قصفت بالاسلحة الكيمياوية، وخورمال (١٧ الف نسمة) وبنجوين (٣١ الف نسمة) وجومان (٥٠ الف نسمة) وقلعة دزه (٨٠ الف نسمة) وبوكان (٥٠ الف نسمة) وسه نكبر (٤٢ الف نسمة).

كذلك أُحطرت مئات أخرى بانه سيتم اجلاؤها قريباً. ومن هذه المدن رانية (٢٠ الف نسمة) وكويسنجق (٦٠ الف نسمة). وسلفي عمليات التدمير هذه موجة ثالثة يتوقع الاتحاد ان تطاول مدناً أهم مثل العمادية وعقرة وراوندوز وشقلاوة.

وأشار الاتحاد إلى انه لم يبق في كردستان العراق سوى مركزي زاخو وحانقين الحدوديين ومدينة كركوك النفطية «المعربة بشكل واضح» اضافة إلى دهوك والسليمانية واربيل. أما سكان المدن والقرى المدمرة فيتم «نقلهم بكثافة» ويرسل معظمهم على طول محاور الطرقات بين اربيل وكركوك وبين اربيل والموصل وبين السليمانية وكركوك. واضاف تقرير الاتحاد ان عدداً من الاكراد «ارسلوا إلى مخيمات اقيمت قرب الحدود الاردنية».

وقدر الاتحاد الدولي لحقوق الانسان عدد السكان الاكراد المقيمين في مخيمات تجميع في العراق بين مليون ومليوني نسمة من أصل أربعة ملايين كردي عراقي.

الاردن ...

تتمة المنشور على ص ٢

من مختلف الاتجاهات لتكوّن ثقلاً هاماً يستمد قوته من امتداداته الشعبية الواسعة.

لقد عرضت الكتلة الديمقراطية الكثير من مطالب الشعب وحاكمت سياسات ونهج الحكومة السابقة وبرنامج الحكومة الحالية من منطلقات الحرص على استقلال البلاد وضرورة تصديها للمعدوان الاسرائيلي والابتزاز الامريكي. كما تصدى نواب الكتلة للاقتراح والنزعات اللاديمقراطية لبعض النواب وممثلي السلطة، وقد استطاعت ان تتحرك من داخل المجلس لتشكيل موقف عريض اثار عدد من القضايا التي تهم الشعب ومعيشته، بالتنسيق والتلقاء، مع ممثلي النيارات والكتل الأخرى، بما فيها، أحياناً، التيار الاسلامي واجتهته.

وبهذا الصدد، فقد القى الرفيق عيسى مداثات عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الاردني، عضو مجلس النواب، كلمة في البرلمان (٣١ لـ٥ الماضي) تعقيباً على البيان الوزاري أكد فيها ان الحلقة المركزية في سلسلة مهماتنا في الظرف الراهن تكمن في انهاء الاوضاع الشاذة التي سادت البلاد طوال تلك الفترة الأخيرة. واوضح ان اسباب الازمة الاقتصادية التي عصفت وتعصف بالبلاد تتمثل في تغيب الحريات العامة والنهج الاقتصادي والاجتماعي الرسمي وعشوائية الاسعار، واقترح بديلاً عن تلك السياسة الكارثية خطوات ضرورية تقوم على:

ـ مقاومة الركود وتحقيق الانتعاش الاقتصادي.

ـ ايقاف كل أشكال وأساليب تقليص الرقعة الزراعية، وايجاد سياسة وطنية لاستخدام المياه.

ـ الغاء كامل ديون المزارعين ووقف سريان الفوائد على باقي المدينون عن السنوات الخامسة.

ـ اعتبار كافة مصادر المياه السطحية ثروة وطنية عامة يحظر تملكها فردياً.

ودعا الرفيق مداثات إلى دعم الانتفاضة الفلسطينية سياسياً وديلوماسياً ومادياً وإعلامياً، والتفاف المؤتمر الدولي الفعال لحل القضية الفلسطينية، وتطرق إلى علاقات الاردن بالولايات المتحدة بقوله: «اني لاحظ ان نوع ودرجة علاقاتنا الرسمية مع الولايات المتحدة لا تتفق مع المعايير التي حددهما البيان لـوزاري من (الـحياد الايجابي) و(الابتعاد عن الاستقطاب) و(تأمين مصالحنا الوطنية وحمايتها)... والحق ذلك، ان الولايات المتحدة الامريكية، كما هو معروف، هي الحليف الاستراتيجي لاسرائيل... وأنا وإن كنت لا أطلب قطع العلاقات معها. لكني اتساءل: كيف نستمر ذلك مع اشتراكنا معها في لجنة عسكرية مشتركة وفي اجراء مناورات عسكرية مشتركة سنوية مع قواتها؟ وهذه، كما أفهم، أشكال من العلاقات لا تكون إلا بين اصدقاء وحلفاء. اني اطالب بحل هذه اللجنة العسكرية المشتركة ووقف اجراء مثل هذه المناورات العسكرية المشتركة في المستقبل».

الحرية الكاملة للرفيق نقد، الديمقراطية الحقيقية للشعب السوداني!

بعد اعتقال دام ٧ أشهر اثر الانقلاب العسكري في ٣٠ حزيران الماضي، وتحت ضغط جماهير الشعب السوداني والرأي العام العربي والعالمي، أطلقت الحكومة السودانية سراح الرفيق ابراهيم نقد السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني من السجن والرفيق الطيب النيجالي عضو المكتب السياسي وعضو معتقل تحت الأقامة الجبرية. وقد تراقبَ هذا الحدث مع اطلاق سراح الكثير من الشيوعيين ومنتسبي قوى المعارضة الأخرى.

ان الشيوعيين العراقيين اذ يرون ان اخراج الرفيق نقد من السجن هو استجابة اضطرارية للضغط الداخلي والخارجي، فانهم يطالبون بالحرية الكاملة للرفيق نقد ورفاقه.

ويثق الشيوعيون العراقيون، في الوقت ذاته، بقدرة الشعب السوداني وأحزابه وقواه الوطنية على مواصلة النضال من أجل انهاء الأوضاع الاستثنائية واعادة السودان الى الديمقراطية.

تعددية، ولكن حملات الاعتقال مستمرة!

بينما تواصل الطغمة الحاكمة وأجهزة اعلامها الضجيج حول التعددية والدستور وحقوق الانسان، تقوم أجهزة النظام القمعية بحملات اعتقال عشوائية في صفوف منتسبي المعارضة الوطنية.

ففي كانون الثاني الماضي جرت حملة واسعة في محافظات الفرات الأوسط لاعتقال الشيوعيين السابقين والديمقراطيين. وذكرت الأنباء الواردة اليها انه اعتقل في الحملة فقط ما يقرب من ١٠٠ مواطن.

اقدمت اجهزة السلطة الارهابية في الاول من تشرين الاول ١٩٨٩ على ارتكاب جريمة أخرى بحق ١٠ من ابناء شعبنا، حيث جرى اعدامهم شنقاً في سجن ابو غريب ببغداد بتهمة الانتماء إلى حزبنا الشيوعي العراقي أو التعاون معه.

وقد وصلتنا اسماء الثمين من ضحايا الجريمة الكبراء هذه، هما الرفيق المهندس سعد كريم اسماعيل حسين والرفيق أحمد ابراهيم ياسين.

والشهيد الرفيق سعد كريم اسماعيل حسين من مواليد بغداد في ١٩٦١/٥/٢٩ من عائلة عمالية كادحة معروفة بنضالاتها ضد الانظمة الرجعية واصدقائه بالجرأة والشجاعة في انجاز المهمات الحزبية الموكلة اليه.

اعتقل في ١٩٨٩/١/٢٣ اثر وشاية من بعض الخونة، وتعرض أثناء اعتقاله إلى شتى صنوف التعذيب النفسي والجسدي، وظلّ صامداً وأميناً على اسرار حزبه وشرف انتمائه الشيوعي. ودون محاكمة صدر قرار باعدامه مع عشرة من رفاقه واصدقائه، نفذ في الاول من تشرين الاول الماضي.

مجداً للشهيدين الطيبين سعد كريم وأحمد ابراهيم، ولكل شهداء حزبنا وشعبنا، ضحايا الارهاب الفاشي والعسف الدكتاتوري.

وعهداً على مواصلة النضال حتى تحقيق اهداف شعبنا والوطن.

اعدام ١٠ مواطنين بتهمة الانتماء الحزبي الشيوعي

انتمى إلى حزبنا في السنوات الأولى من دراسته الجامعية. وعرف بين رفاقه الخاص.

وأصدقائه بالجرأة والشجاعة في انجاز المهمات الحزبية الموكلة اليه.

اعتقل في ١٩٨٩/١/٢٣ اثر وشاية من بعض الخونة، وتعرض أثناء اعتقاله إلى شتى صنوف التعذيب النفسي والجسدي، وظلّ صامداً وأميناً على اسرار حزبه وشرف انتمائه الشيوعي. ودون محاكمة صدر قرار باعدامه مع عشرة من رفاقه واصدقائه، نفذ في الاول من تشرين الاول الماضي.

مجداً للشهيدين الطيبين سعد كريم وأحمد ابراهيم، ولكل شهداء حزبنا وشعبنا، ضحايا الارهاب الفاشي والعسف الدكتاتوري.

وعهداً على مواصلة النضال حتى تحقيق اهداف شعبنا والوطن.

ملديون إبن محافظ!

ظهر مليونير جديد في البصرة، هو ابن محافظها الذي جمع به «ضربة واحدة» ما يزيد عن مليون دينار. فقد صدر قرار بتمكين سكان الصرائف في المحافظة من الحصول على قطع أرض وسلفة لبناء مساكن لهم عليها بعد اجراء المعاملة الاصولية التي لا تتم إلا بحصول توقيع المحافظ على احدى اوراقها. فما كان من ابن المحافظ إلا ان أثرهم بدفع (٥٠٠) دينار له لقاء تمشية المعاملة والمصادقة عليها بتوقيع «اصولي» من أبيه.

سكان الصرائف الذين شملهم القرار يصل عددهم إلى (٣٥٠٠) عائلة!

ومع ان القرار كان خاصاً بسكان الصرائف، إلا ان آخرين، من ذوي «الوجاهة» والنفوذ، نافسوا أهل الصرائف على القطع والسلف، وبعد ان دفعوا، بالطبع، لابن المحافظ ما هو مقسوم... وكان بين هؤلاء بعض المقاولين المعروفين في المدينة. وعندما سئل أحدهم عن سبب منافسته لفقراء الصرائف وهو فاحش الثراء ويملك بيوتاً عدة، اجاب بان قطعة الأرض أعطيت له مجاناً ثم لمدة يلام وكثيرون من عناصر الأمن، قد حصلوا أيضاً على قطع أرض وسلف نقدية؛ رغم انهم ليسوا من سكنة الصرائف.

شباط القتل.. الولادة!

حين تولى بهجت العطية وزارة الداخلية كان في السجن يقبع خيرة مناضلي العراق، وفي مقدمتهم المناضل الطليعي يوسف سلمان (فهد) ورفيقاه حسين محمد الشبيبي وزكي بسيم.

الجدار الفاصل بين الاثنين، بين الرجال الثلاثة وجلاديهم، كان جداراً صمعاً وعالياً وعصياً على الاختراق... لان رجالاً، مثل فهد ورفيقيه، كانوا يعلمون ويعرفون ان سلطة عاشمة لا يمكن لها ان تتنفس معنى التغيير، وعليه فقد أحكم قفل الزنزانة (!) ولكنه مفتوح لا محالة.

بين زمنين، زمن فهد وزمن صدام حسين (وبلاسفة ان نقارن بين مناضل طليعي وديكتاتور متخلف) تغيرت مفاهيم وتبدلت رؤى واستحكمت بالوطن والعالم مواقف ومواقف.

ولكن، وعلى أية حال، لم يبق من تاريخ الشهادة والصمود، اضافة للعبرة والدرس، غير قوة العمل ومعنى ان يكتسب الرجال صفات فائقة الأعجاب.. مهما اكتسب مصير القائد من تراجيديا يمليها شرط الواقع القاسي... الواقع الذي لا يفهم، ولا يريد، صورةً أخرى!

ربما لا يفهم البعض معنى ان يصر رجل، كفهد وسلام عادل والشيوعي وزكي بسيم والحيدري والعلي... على الموت مقابل عدم التنازل عن افكاره، ولكن بمرور الايام يتناقل الناس في وطنا قصة مأساوية مليئة بالدروس: وأولها درس الوطنية والتمسك بالمبدأ الحي.

استشهد فهد، نعم!

استشهد رفيقاه، نعم!

استشهد مئات الشيوعيين، بطرق معلومة وغير معلومة، وقُتل مئات المناضلين في كردستان وبغداد والبصرة وفي ضواحي الوطن المغتصب على يد قلة محترفة لا تفكر إلاّ بسعادة السلطة.

ولكن القتل، على الطريقة التي يتقنها الدكتاتوريون، على خلاف صفاتهم وسحقهم ونياشينهم، يكتسب بالمقابل، معنىً جديداً... انه ولادة شعب من خلال ابنائه البررة الذين أرادوا لوطنهم ان يكون حراً وسعيداً، ان يكون في خندق حركة التحرر الوطني والتقدم بمواجهة الجبابرة والعملاء واعداء الشعوب.

وليس شباط في تراث العراقيين سوى شهر للقتل واقتحام البيوت واعتقال الابناء، منذ ١٩٤٩ حتى ١٩٦٣...

لنحول مناسبة، كهذه، إلى وقفة لتكريم الشهيد، ونظرة إلى مآل الحال، وتدقيق في مسار الطريق في عالم يسير نحو الديمقراطية... لكن أية ديمقراطية نشيد؟

إن الديمقراطية، كما فهمها الشيوعيون وناضلوا من أجلها واستشهدوا، هي الاحساس الحاد بالعدالة... العدالة التي تمنح الشعب، كل الشعب، حريته واستقلاله الوطني ومستقبله المشرق بعيداً عن ارادوية الحزب الواحد والدكتاتور الواحد واللون الواحد... وبهذا المعنى تكتسب الديمقراطية في أيامنا هذه، ضرورتها على انها شرط التغيير نحو مستقبل أكثر طمأنينة وسلاماً وخيراً.

لكن مناسبة يوم الشهيد الشيوعي تمثلاً للتجربة، بحلوها ومرّها، بنجاحها واخفاقها، بمثلها العضوية والمبادئية لمعاينة ما يحدث الآن... وغداً...

كما حدث في الماضي، وليس غير الشيوعيين من هُمْ جديرون بموضوعية الزمن.

سلاماً فهد...

سلاماً حازم...

سلاماً صارم...

سلاماً سلام عادل...

سلاماً كل شهداء الوطن...

سلاماً يا ابناء شعبنا، عربياً وكردياً واقلياتٍ...

سلاماً أيها الثوارون لعراقٍ جديد تمرح في سمائه الحمامات بعيداً عن أية بندقية غاشمة...

سلامات يغداد عاصمةً للاهل!

بالمناسبة

هبة فعلاً.. منحة حقاً!

وهبة أخرى من الفائد المقتدر ويطل الأمة المنتصرة.

هكذا رددت وسائل الدعاية الحكومية، لألف مرة أو الفين، وهي تعلّق على قرار اطلاق السفر إلى الخارج. كما لو ان حرية السفر ليست من الحقوق الاولية للانسان المنصوص عليها في كل الشرائع والمواثيق الدولية، وفي الدستور العراقي الذي مازال مؤقتاً رغم صدوره قبل عشرين سنة والمنتهك كل يوم وكل ساعة بقرارات مجلس قيادة الثورة وتعليمات ديوان الرئاسة والتي تلزم بعدم العمل بما يتعارض معها.

اطلاق السفر، الذي ظل محظوراً ثماني سنوات، ومنحةً أخرى من السلطان.. الخليفة.. الملك.. الامبراطور، كما لو ان الوضع الطبيعي ان يظل العراق سجناً مؤبداً لـ ١٥ أو ١٦ مليون عراقي مادام صدام حسين هو الحاكم بأمره في أرض الرواد أو بلاد ما بين النهرين.

لتقبل بانها هبة ومنحة، مثلها مثل دكتاتورية صدام حسين واستبداديته.. مثلها مثل احتلال «القادسية» ووقفها!.. مثلها مثل خراب البلد العراقية واعادة اعمارها.... ولتتفضحي ما اذا كانت هذه الهبة، أو المنحة سيتم بها كل راغب في السفر من «العراقيين الأماجد» والعراقيات المحاجدات، كما كان يحلو لصدام ان يخاطب ابناء الشعب العراقي عندما كان في حاجة إلى ارواحهم ودمائهم في سنوات الحرب.

بعد ان يستحصل على موافقة الاجهزة الامنية والحزبية، ودفع التجنيد والضريبة ودوائر العمل، يتعين على العراقي المزمع على السفر إلى الخارج ليتسع هواء الحرية بقصة أيام ان يدفع ثلاثة دنانير عن كل دولار من الدولارات السبعمائة المسموح باخراجها، عدا عن ثمن تذكرة السفر وضريبة السفر وما اليها من مصروفات أخرى.

«خصم الكلام».. الحد الأدنى لتكاليف السفرة الواحدة للشخص الواحد لا يقل عن ٣ آلاف دينار. ولتفترض ان هذا المسافر هو موظف في مستوى متوسط، ويبلغ راتبه الشهري ١٥٠ ديناراً (خريج الجامعة الحديث يعيّن براتب لا ١٠٥ دنانير شهرياً)، فان السفرة الواحدة ستكلفه كامل رواتبه لـ ٢٠ شهراً في الأقل. لن يدفع خلالها فلساً واحداً لا للمأكل ولا للمسكن ولا للملبس ولا للنقل ولا للاطباء.. ولا حتى لاستكان شاي في مقهى شعبي!

هي، حقاً، هبة ومنحة ولكن ليس للعمال والفلاحين وسائر الكادحين بل (للاعيان، والباشوات والاغوات، الجدد والقدامى) من «عليكم» الجمهوري.

عين

٨٠ الف متظاهر احتجاجا على «التسمم»

في يوم ٣ شباط الجاري تظاهر أكثر من ٨٠ الف مواطن تركي في مدينة دياربكر، يشاركهم الآكراد العراقيون الموجودون في معسكر اللاجئين في المدينة، احتجاجاً على تعرض المواطنين العراقيين الآكراد في المعسكر لحالات التسمم بالحبر الموزع عليهم.

وقد هاجمت قوة مسلحة من الجندرمة وأفراد المخابرات التركية المواطنين المتظاهرين مما أدى إلى اصابة بعضهم بجروح. واعتقل الجندرمة أكثر من ١٥ مواطنا بعد ان فرقوا المظاهرة بالقوة